

Distr.: General
29 December 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع
لمجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع
لمجلس الأمن (انظر المرفق) الذي يتضمن سردا للأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل
من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
أكون ممتنا لو جرى إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها
وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) محمد زين شريف
رئيس الفريق العامل المعني
بعمليات حفظ السلام
التابع لمجلس الأمن



الرجاء إعادة استعمال الورق

210116 210116 15-23053 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - أنشئ الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المعتمد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/3).

٢ - وعُيّن السفير والممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة محمد زين شريف رئيساً للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر S/2015/2/Rev.1).

٣ - ويسلط التقرير الضوء على اجتماعات الفريق العامل خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من حيث بنيتها ومواضيعها. ونظر الفريق العامل، وفقاً لولايته، في عدد من مسائل حفظ السلام المتصلة بمسؤوليات مجلس الأمن والجوانب الفنية لكلٍ من عمليات حفظ السلام، من دون الإخلال باختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ويورد برنامج الاجتماعات الأنشطة الحالية للمجلس وأولويات أعضائه، كما يحرص على إبقاء تركيز الفريق العامل منصبا على ما أثر من مسائل خلال ولايات رؤسائه السابقين وعلى المسائل الجديدة ذات الصلة للغاية.

ثانياً - اجتماعات الفريق العامل من ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٤ - في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واصل الفريق العامل تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والأمانة العامة، في إطار سعيه على وجه الخصوص إلى تحسين التنسيق ضمن بنية حفظ السلام وإلى التصدي للمسائل المواضيعية الهامة المتصلة بحفظ السلام. وعقد الفريق تسع جلسات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة واستمع إلى إحاطات قدمها

مسؤولون رفيعون من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وممثلون ومراقبون دائمون لدى الأمم المتحدة (انظر الجدول في مرفق هذا التقرير).

٥ - وفي عام ٢٠١٥، ناقش الفريق العامل المواضيع التالية:

- (أ) المفهوم التقليدي لحفظ السلام مقابل إنفاذ السلام؛
 - (ب) سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة: التهديدات غير المتكافئة؛
 - (ج) بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال: العبر المستخلصة؛
 - (د) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: "عملية لحفظ السلام" في سياق يتطلب مكافحة الإرهاب؛
 - (هـ) بناء القدرات الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة؛
 - (و) لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: العبر المستخلصة؛
 - (ز) الشراكات: أهمية المبادرات الإقليمية في مجال حفظ السلام؛
 - (ح) نحو حوار استراتيجي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة.
- وعقد الفريق العامل أيضا جلسة خاصة مع الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام.

ألف - المفهوم التقليدي لحفظ السلام مقابل إنفاذ السلام

٦ - في ٢٠ شباط/فبراير، اجتمع الفريق العامل، برئاسة نائب الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة مانغارال بانتي الذي عرض في ملاحظاته الاستهلالية سياقاً وتطوراً عمليات حفظ السلام من شكلها التقليدي إلى حفظ السلام "المعزز"، ولاحقاً، إلى إنفاذ السلام في ظل بروز تهديدات جديدة. ورأى أنه بات على حفظة السلام التصدي لنزاعات داخل الدول، وللتحديات الإرهابية وللجريمة المنظمة عبر الوطنية، ما يعني أنه بات من المهم تكييف استراتيجيات حفظ السلام مع البيئات الدائمة التغير. ومضى يقول إنه في ضوء هذه التحديات، وفي سياق المراجعة الشاملة لعمليات الأمم المتحدة للسلام بقيادة السيد هوسيه راموس - هورتا، من الضروري دراسة ومراجعة المقاربة التي تتبعها المنظمة حيال عمليات حفظ السلام في عالم ما برح يشهد تغيرات جذرية منذ نشر أول بعثة لحفظ السلام

في الشرق الأوسط في عام ١٩٤٨. إن تشاد تؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي لحفظ السلام أن يكون عملاً دينامياً لا جامداً، ما يبرز أهمية تكثيف البعثات مع الظروف، وتصميم الولايات كي تتلاءم قدر الإمكان مع الأوضاع المحددة لكل بيئة. ونوه بالعديد من التطورات الإيجابية في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أثبت فعاليته ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولفت الانتباه إلى المذكرة المفاهيمية (انظر S/2015/1034) التي وُزعت قبل الاجتماع والتي تضمنت توصيات عدة غايتها إثراء المناقشات.

٧ - ثم استمع الفريق إلى إحاطتين قدمهما الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة ريتشارد ندوهورا والمستشار العسكري لعمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة الفريق مقصود أحمد.

٨ - السيد ندوهورا: وصف السياق الذي بدأت فيه أوغندا أنشطتها في مجال إنفاذ السلام في الصومال. وقال إن مشاركة بلده بدأت باعتماد البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقبل عام ٢٠٠٩، كان الجنود الأوغنديون يشعرون بنوع من الإحباط لعدم تمكنهم من استخدام القوة إلا عند تعرضهم لهجوم وقد استغل مهاجموهم هذا الظرف لشن مزيد من الهجمات. وأضاف أن هذا الوضع حمل حكومته على المطالبة بولاية معززة تجعل من الممكن طرد المقاتلين من مواقعهم. ورأى أن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) الذي يأذن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل توفير الأمن للبنية التحتية الأساسية في الصومال وتهيئة الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية، شكّل نقطة تحول بالنسبة إلى هذه البعثة. وعزا نجاح البعثة إلى التعاون التام والقيادة اللذين أبداهما الشعب الصومالي. وشدد أيضاً على أهمية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لأن الأمم المتحدة لن تتمكن وحدها من التغلب على كل التحديات التي تعترض السلام والأمن الدوليين. وإذ نوّه بأن فكرة إنشاء قوة إقليمية مدعومة من الأمم المتحدة ليست فكرة جديدة، قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد إلى أقصى حد من المزايا النسبية لمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية للتنمية. واعتبر أنه ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يضطلع بالمهام الصعبة المتمثلة في إنفاذ السلام تمهيداً لنقل المسؤولية إلى الأمم المتحدة مع التوصية بوضع خطة مفصلة قبل نقل تلك المسؤوليات.

٩ - الفريق أحمد: قال إنه ينبغي لحفظ السلام أن يتطور فحفظ السلام بالطريقة التقليدية لم يعد يتلاءم والبيئة الحالية. وأشار إلى أن المبادئ الأساسية لحفظ السلام، أي موافقة

الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس أو عن الولاية، تخضع لاختبار صعب. ودعا البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى تحسين فهمهما لمفهوم حماية المدنيين وإلى التركيز على أداء وحدتهما. وفي هذا الصدد، قال إن العمل جارٍ على وضع أدلة بشأن مواضيع من قبيل حماية المدنيين والحماية المادية والطيران. وفي الختام، أعلن أنه رغم العديد من التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام في البيئة الحالية، فإن عدم وجودها يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة إلى السكان المدنيين.

١٠ - وقالت جميع الوفود التي تكلمت في أعقاب بياني الإحاطة هذين إنهما تقرر بضرورة تطوير حفظ السلام. ودعا بعضها إلى إعادة تعريف مفاهيم حفظ السلام وإنفاذ السلام. ورأت أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تكون مع طرف ضد آخر وشددت على ضرورة صون مبادئ حفظ السلام. ودعت إلى تعزيز قدرات الدول المضيفة وسلامة وأمن حفظة السلام. وقالت وفود أخرى أنه لا يوجد حل واحد مناسب لجميع الأوضاع، ودعت إلى تكييف الولايات مع الأوضاع، وإلى إنفاذ الولايات المعززة وحتى السلام عند الضرورة، لا سيما لحماية المدنيين أو لتحديد الجماعات المسلحة. ودعت وفود عدة إلى تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وشددت على أنه إذا كانت الأمم المتحدة غير قادرة على إنفاذ السلام، فينبغي لها أن توفر الوسائل الضرورية للمنظمات الإقليمية الراغبة في القيام بذلك رغم المخاطر.

باء - سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة: التهديدات غير المتكافئة

١١ - في ٢٣ آذار/مارس، اجتمع الفريق العامل برئاسة السيد محمد زين شريف الذي شدد على تدهور البيئة الأمنية التي تنتشر فيها عمليات السلام. وقال إن ثلثي العاملين في مجال حفظ السلام و ٩٠ في المائة من العاملين في البعثات السياسية الخاصة يعملون في بيئات تسودها نزاعات محتدمة استناداً إلى إحصاءات جامعة الأمم المتحدة. وأعلن أن الأمم المتحدة باتت مُستهدفة على نحو متزايد من الجماعات المسلحة والإرهابية التي تستخدم الحرب غير المتكافئة وتلجأ بشكل متزايد إلى أجهزة التفجير اليدوية الصنع ضد قوات حفظ السلام. وأضاف أن أجهزة التفجير اليدوية الصنع تسبب خسائر في الأرواح، ما يجعل من الضروري اتخاذ تدابير للحماية، مثل التدريب وتوفير المعدات المتخصصة، كما أنها تؤثر على القدرة العمالية للعمليات وعلى حرية حركتها. واعتبر أن أجهزة التفجير اليدوية الصنع يمكن أن تثنى الدول الأعضاء عن المساهمة في عمليات، علاوة على أن المخاطر والتهديدات المرتبطة بهذه الأجهزة تقف أصلاً عائقاً أمام تنفيذ ولايات حفظ السلام. وفي ما يتعلق بالخسائر في الأرواح، أشار إلى أن التكلفة البشرية الناجمة عن أجهزة التفجير اليدوية الصنع التي تكبدتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مضيفاً أن ما يثير الجزع

خلال الأشهر الستة الماضية هو أن عدد الضحايا التي تكبدتها البعثة المتكاملة هو أكبر من مثيله لدى سائر عمليات حفظ السلام مجتمعة. واستطرد قائلاً إن تشاد، مع ذلك، مقتنعة بأهمية مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة قدرات عمليات حفظ السلام على التصدي للتهديدات غير المتكافئة، بما فيها أجهزة التفجير اليدوية الصنع. وفي هذا الصدد، اعترف بالدور الهام الذي تؤديه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تعزيز قدرات البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأفريقي على الحركة والحماية. وأخيراً، لفت الانتباه إلى المذكرة المفاهيمية (انظر S/2015/1035) التي عُممت قبل انعقاد الاجتماع والتي تتضمن توصيات عدة.

١٢ - ثم استمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها السيد ديفيد بريسمان، نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة؛ والسيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ والسيدة أبيغيل هارتلي، رئيسة شؤون السياسات والدعوة والإعلام في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٣ - السيد بريسمان: وصف مدى خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتكلفته في مالي وفي جميع أنحاء العالم. وعدد بعض الإجراءات التي اتخذها بلده على الصعيدين الداخلي والمتعدد الأطراف، ولا سيما في إطار مجلس الأمن، بغية التصدي لهذا الخطر. وقال إن هذه الأجهزة تسببت، منذ عام ٢٠١٣، في قتل ٢٤ فرداً وجرح ١١٢ فرداً آخر من أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأردف قائلاً إن تلك الأجهزة استخدمت أيضاً في الهجمات التي استهدفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، مؤكداً أن البعثة اضطرت إلى إخلاء معظم مراكز المراقبة التابعة لها. وأوضح أن هذه الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي سلاح الإرهابيين المفضل. وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، ذكر أن فريق تقييم تابعاً لجيش الولايات المتحدة قام بزيارة إلى مالي وأوصى بتدريب وحدات البعثة وفقاً لمعايير منظمة حلف شمال الأطلسي التي تحدد فترة تدريب مثلى قبل النشر مدتها ٩٠ يوماً، وذلك للحد من قابلية تعرض هذه الوحدات لخطر تلك الأجهزة وتقليله إلى أدنى حد ممكن. وقال إن الولايات المتحدة تعمل على تعزيز قدرات الأمم المتحدة، بسبل منها بناء قدرات قوية لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تشكل تهديداً جديداً يفتقر العديد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى الإعداد الكافي لمواجهته. وبما أن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل خطراً كبيراً يهدد سلامة البعثات وأمنها وتنفيذها لولاياتها، أوصى بأن تساعد الدول الأعضاء الأمم المتحدة في وضع أساليب وتقنيات وإجراءات وخطط عملانية.

١٤ - السيد تيتوف: وصف التغييرات التي طرأت على البيئة السياسية والأمنية والسبل التي تؤثر بها طبيعة النزاعات على عمل مجلس الأمن وعلى سلامة حفظة السلام وأمنهم. وقال إن الأمم المتحدة تعمل في بيئات شديدة الخطورة غالبا ما تتسم بعدم وجود أي اتفاق سلام رسمي فيها وتحقق بها علاوة على ذلك تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويركز النهج المتبع عادة في التعامل مع التهديدات غير المتكافئة على الحلول العسكرية، في حين أن البعثات تحتاج في واقع الأمر إلى حلول سياسية وتكتيكية، أي العمل مع الدول المضيفة على حل الأسباب الكامنة للنزاعات واتخاذ إجراءات لكفالة السلامة والأمن. وفيما يتعلق بالاستراتيجية، أشار إلى أن من المهم تحديد مصادر قوة الجماعات المسلحة وتخفيفها، مع مراعاة العلاقات بين الجماعات المسلحة والسكان المحليين. واختتم كلامه قائلا إن إدارته ستواصل توفير ما يلزم من تدريب متخصص ومعدات متخصصة للعمل في بيئات معينة، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة تدريب جميع حفظة السلام وتجهيزهم وفقا لمعايير الأمم المتحدة.

١٥ - السيدة هارتلي: قالت إن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع باتت تؤثر تأثيرا لم يسبق له مثيل في البعثات الميدانية وتمنع حفظة السلام من القيام بالمهام التي كلفهم بها مجلس الأمن، مما يقوض مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها العملانية، وأشارت إلى أن الأنشطة التي تضطلع بها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام حاليا تتصدى لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وعرضت بإيجاز الدور الذي تؤديه الدائرة في تقديم الدعم العمالي والسياسي لمنظومة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية بغية تقليل خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى أدنى حد ممكن، وأوضحت أن الدائرة تدرب حفظة السلام وتسدي لهم المشورة وتزودهم بالمعدات على الصعيد العمالي، وتساعد في وضع السياسات على الصعيد السياسي. وقالت إن هذه الأجهزة تسببت بأضرار جسيمة وبقتل أعداد كبيرة من المدنيين وحفظة السلام، ولا سيما في مالي، إلا أن تدابير اتخذت لجعل السفر على طول طرق الإمداد الرئيسية أكثر أمانا ولزيادة عدد الدوريات. ونظرا لما تتسم به هذه الأجهزة من طابع معقد متعدد الأبعاد ودائم التغير، فإنها توصي بأن يُنشئ مجلس الأمن وحدات تُعنى بمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع داخل البعثات، حيثما كان ذلك ضروريا. وأوصت كذلك بتزويد هذه الوحدات بالموارد اللازمة والمعدات الكافية، وكذلك بالخبراء الأكفاء من أجل إسداء المشورة لأفراد البعثات والدول المضيفة وتدريبهم.

١٦ - وشددت جميع الوفود التي تكلمت في أعقاب هذه الإحاطات على ضرورة تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام الذين يعملون في بيئات خطرة.

جيم - الاجتماع الخاص مع أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام

١٧ - في ٦ أيار/مايو، اجتمع الفريق العامل، برئاسة السيد محمد زين شريف، في حضور ١٢ عضواً من أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذين عينهم الأمين العام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وكلفهم بتقييم حالة عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقال رئيس الفريق، في ملاحظاته الاستهلالية، إنه لا بد من إعادة النظر في النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في حفظ السلام. وأردف قائلاً إن العالم تغير كثيراً منذ عام ١٩٤٨، حينما نشرت المنظمة أول بعثة لحفظ السلام، ويتعين على بعثات حفظ السلام أن تتطور وأن تتكيف مع الواقع الجديد. وشدد على ضرورة أن تلائم الحلول المقترحة الظروف الخاصة السائدة في كل بيئة. ومع أن مبادئ الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ما زالت صالحة، فإنه أشار إلى القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي أذن فيه مجلس الأمن للواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقيام بعمليات هجومية موجهة بدقة للحيلولة دون توسع الجماعات المسلحة وتحييد خطرها ونزع سلاحها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتساءل في هذا الصدد عما إذا كانت تلك المبادئ لا تزال صالحة. وقال إن من دواعي القلق أن تسجل البعثة المتكاملة في مالي أعلى معدل وفيات في بعثات حفظ السلام منذ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بسقوط ما مجموعه ٢٨ فرداً من أفراد حفظ السلام في عام ٢٠١٤. وأشار إلى أن البعثة تكبدت، خلال الأشهر السبعة الماضية، أكبر عدد من الخسائر في الأرواح من سائر عمليات حفظ السلام مجتمعة.

١٨ - وأشار علاوة على ذلك إلى أهمية أن تتوصل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومجلس الأمن والأمانة العامة إلى فهم مشترك للمهام التي يتعين أن تؤديها البعثات، عند صياغة ولايات تلك البعثات ومراجعتها، وكذلك إلى أهمية تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال استخلاص الدروس واتباع أفضل الممارسات. واختتم كلامه بتوجيه الانتباه إلى المذكرة المفاهيمية التي عُمت قبل الاجتماع (انظر S/2015/1036)، والتي اقترحت فيها مناقشة أربعة مواضيع، هي: استخدام القوة، والتهديدات غير المتكافئة، والتعاون الثلاثي، والشراكة مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة مع الاتحاد الأفريقي.

١٩ - ثم استمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

٢٠ - السيد موليه: قال إن من المهم معرفة كيف تستخدم القوة ومتى يتعين استخدامها. وأوضح أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تلجأ إلى الاستخدام المشروع للقوة في حالتي الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، ولا سيما لحماية المدنيين. وأوضح أنه ينبغي أن تتاح للبعثات المرونة الكافية لاستخدام الحد المناسب من القوة وفقا للحالة السائدة ونطاق ولايتها والقدرات المتاحة لها. وانتقل إلى الكلام عن البعثات غير المتكافئة، فقال إن إدارة عمليات حفظ السلام تتخذ إجراءات لإعداد حفظة السلام ولكنها تواجه نقصا كبيرا في قدرات التخطيط العسكري. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الإدارة تعكف على تكوين خلية تخطيط تُعنى بتشكيل القوات الاستراتيجية، ولكن ينبغي للدول الأعضاء أن توفر القدرات اللازمة لهذه الخلية. وقال إنه يجري وضع برنامج لبناء قدرات البعثات العاملة في بلدان مثل مالي والتكنولوجيا الحديثة وتحديد أدوات التكنولوجيا الحديثة الكفيلة بتعزيز أداء حفظة السلام وحمايتهم. وانتقل إلى الكلام عن التعاون الثلاثي، فقال إن حفظة السلام لا يمكنهم أن يضطلعوا بولايتهم بفعالية عندما تنصاع الوحدات لأوامر عواصم البلدان المساهمة بها أو عندما تقف المحاذير في طريقها. وقال إن نجاح حفظة السلام يتوقف على وجود فهم مشترك لما يلزم عمله لتحقيق الاستقرار في بلدان مزقتها الحرب. وشدد على ضرورة أن يجري مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة مزيدا من المشاورات والحوارات طيلة فترة عمل البعثات، وأن توافي الأمانة العامة مجلس الأمن وتلك البلدان بتقييمات صريحة للمخاطر والفرص والتحديات الماثلة أمام كل عملية.

٢١ - وانتقل إلى الكلام عن الشراكات، فقال إن حفظ السلام هو حاليا عمل تقوم به الأمم المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وأن الاتحاد الأفريقي هو أهم شريك للأمم المتحدة. وذكر أن هذه الشراكة تطورت من نموذج لبناء القدرات إلى شراكة قائمة على تقاسم الأعباء وتحقيق التوافق الاستراتيجي. وأكد أن مواطن قوة الاتحاد الأفريقي تكمن في قدرته على الاستجابة السريعة للأزمات من خلال دوره في منع نشوب النزاعات وفي مجال الوساطة، فضلا عن قدرته على التحرك السريع التي تفوق قدرة الأمم المتحدة، كما يتجلى في حالي الصومال ومالي. وأشار إلى أنه ينبغي للفريق العامل أن يستكشف سبل استخدام قدرات أعضائه بكفاءة أكبر بما يمكنه من الاستجابة بسرعة للأزمات الحادة. وقال في هذا الصدد إن جهودا كبيرة تُبذل لتشغيل القوة الأفريقية الجاهزة. وأشار إلى أن ثمة تدابير أخرى يمكن اتخاذها لتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية، ولا سيما عبر تعزيز الحوار والتشاور الاستراتيجيين بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مضيفا أن هذا الأمر سيتيح تنسيق السياسات تنسيقاً أكبر، وبخاصة لتحديد دور كل منظمة في الاستجابة للأزمة. وفي الختام، شدد أيضا على ضرورة أن يعمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا

بشكل وثيق في تخطيط العمليات، مشيراً إلى أن دروساً قيمة استُخلصت في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وهي دروس ينبغي تطبيقها في المراحل الانتقالية المقبلة.

٢٢ - السيد أنطونيو: أشار إلى الزيارة التي قام بها أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى إلى أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٥ للاجتماع برئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، وإدارة شؤون السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقال إن الاتحاد الأفريقي يرى أن عملية مراجعة عمليات الأمم المتحدة للسلم ينبغي أن تعزز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن الدوليين، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وكرر الإعراب عن الموقف الأفريقي المشترك بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلم، الذي اعتمدته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وأوجز نقاطه البارزة. وأكد أن أعضاء الفريق أُطلعوا على الموقف الأفريقي المشترك، وأعرب عن أمله في أن يراعي الفريق في تقريره هذا الموقف على النحو الواجب.

٢٣ - السيد راموس - هورتا: أبدى بعض الملاحظات استباقاً لصدور التقرير الذي كان الفريق يعكف على إعداده لتقديمه إلى الأمين العام. وأشار إلى أن الفريق تلقى أكثر من ٨٠ مذكرة خطية، منها مذكرة من الاتحاد الأفريقي؛ وأن الفريق زار آسيا وأفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وعقد عشرات الاجتماعات. وقال إن الفريق اجتمع في نيويورك مع هيئات المنظمة والدول الأعضاء، والموظفين المسؤولين عن البعثات الميدانية، والمجتمعات المحلية وحكومات البلدان التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة للسلم في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال ومالي، فضلاً عن موظفي تلك العمليات. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية، ورحب بالشراكة القائمة مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد والمتمثلة في تقاسم عبء تسوية النزاعات في أفريقيا. وأردف قائلاً إنه لا بد من التركيز على منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والعمل على نحو استباقي لحماية المدنيين، وكذلك كفالة احترام أفراد تلك العمليات لمعايير السلوك، بما فيها سياسة عدم التهاون إطلاقاً مع الاعتداء الجنسي. وزاد على ذلك أن توقيع اتفاق سلام هو بداية لأي عملية سلام وأن هذه العملية يقررها القادة الوطنيون وتدعمها الجهات الفاعلة الأخرى التي ينبغي لها أن تقدم الدعم اللازم في مجالات الأمن، والعدالة، والانتعاش الاقتصادي، والإدماج السياسي.

٢٤ - وقال إنه ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تبني قدرات الدولة المضيفة وأن تُنشر في المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليها؛ وقال أيضاً إنه يجب على هذه العمليات أن تحسن

أدائها وخفة حركتها ومرونتها. وأضاف قائلاً إنه ينبغي لأفراد البعثات أن يلتزموا بتنفيذ الولاية والخضوع للمساءلة أمام البلد المضيف وأمام الأمم المتحدة على السواء. وأكد كذلك أنه ينبغي للولايات أن تكون متناسبة مع الموارد، وللتدريب أن يمكن الأفراد النظاميين من فهم التزامات حفظ السلام وأدوارهم داخل البعثة. ثم ذكر أنه يجب اختيار المسؤولين الرئيسيين عن عمليات السلام من داخل المنظومة ومن خلال تنمية المواهب الشابة كذلك. ومضى يقول إنه ينبغي للاتصالات بين البعثات والمجتمعات المحلية أن تكون أكثر استباقاً، كما ينبغي تعزيز سلامة وأمن عمليات حفظ السلام وموظفيها، وتقديم الدعم الميداني من خلال مديرين أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة. وأشار في ختام كلامه إلى بعض التحديات، ولا سيما تلك المتعلقة بالانتشار السريع.

٢٥ - وفي أعقاب الإحاطات الثلاث، أشار أعضاء الفريق العامل الذين تكلموا إلى أنه يتعين تحديد كيفية استخدام القوة لحماية المدنيين وتحييد الذين ينفذون هجمات غير متكافئة وتحديد توقيت استخدام هذه القوة. وتطرق عدة أعضاء إلى التعاون الثلاثي، فقالوا إن المشاورات الجارية لم تكن صادقة وإنه لا بد من التوصل إلى أفضل طريقة للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومع الأمانة العامة كذلك. وفي الختام، تكلم أعضاء عديدون عن الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، فقالوا إنه ينبغي تعزيزها انطلاقاً من المزايا النسبية التي يتمتع بها الاتحاد.

دال - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال: العبر المستخلصة

٢٦ - في ٢٦ حزيران/يونيه، اجتمع الفريق العامل برئاسة السيد محمد زين شريف. وأدلى السيد شريف بملاحظات استهلاكية قال فيها إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أسهمت ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥، إسهاماً كبيراً في تحسين الحالة الأمنية والسياسية في الصومال، وذكر عدة مساهمات منها استعادة الغالبية العظمى من الأقاليم التي كانت تحتلها حركة الشباب، بما فيها مقديشو، واستمرارية العملية الدستورية. غير أنه ذكر أن الحركة لا تزال تشكل تهديداً بسبب استمرار الحرب غير المتكافئة. وقال إن البعثة تعد مثالا على التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإنه لا بد من استخلاص الدروس ذات الصلة من أجل مواجهة تحديات السلام والأمن في أفريقيا. وأشار إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن "يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه". وأكد أن البعثة تسير في الطريق الصحيح بفضل الدعم الذي تتلقاه من البلدان المجاورة للصومال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

والشركاء الثنائيين. وأكد أن المذكرة المفاهيمية (انظر S/2015/1037) التي عُُمِّت قبل الاجتماع لا تتضمن الدروس المستفادة كلها بأي حال من الأحوال، ودعا مقدمي الإحاطات وأعضاء الفريق العامل إلى اقتراح المزيد من الدروس المستفادة.

٢٧ - وبعد ذلك، استمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها كل من السيد أتول كاري، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للدعم الميداني، والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسيد تيكيدا أليمو، الممثل الدائم لجمهورية إثيوبيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة.

٢٨ - السيد كاري: أشار إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذي سلط الضوء على أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعلى أهمية دعم عمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك بتوفير تمويل يمكن التنبؤ به. وأوضح أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تتلقى ثلاثة أشكال من الدعم هي الدعم اللوجستي، والدعم الثنائي أو المباشر، والدعم المقدم من خلال صندوق استئماني. وأكد أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقدم دعمه إلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي، حيث يوفر لهم شهريا ١ ٦٠٠ طن من حصص الإعاشة و ٢,٤ ملايين لتر من الوقود والمياه. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، قال إنه يجب وضع ولاية واضحة تكفل تلبية الاحتياجات العملية الأساسية للبعثة بصورة مستدامة وقابلة للتنبؤ. وذكر أنه أمر بإجراء استعراض استراتيجي للمكتب لتحديد التدابير التي تكفل تجاوبه مع الاحتياجات المتغيرة. ورأى أنه لا بد من زيادة الجهود على الصعيدين الاستراتيجي والعملي في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل إجراء تخطيط متكامل وتحديد الأولويات. وأشار كذلك إلى الصعوبات المتعلقة بدعم الجيش الوطني الصومالي من خلال التبرعات والصعوبات الناشئة عن ارتفاع تكاليف نقل الإمدادات لأن طرق الإمداد الرئيسية أصبحت غير مناسبة من الناحية العملية.

٢٩ - السيد أنطونيو: أوضح أن بعثة الاتحاد الأفريقي هي مبادرة إقليمية، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من الميثاق، وأنها مدعومة من المجتمع الدولي. وقال إنه لا بد من دعم أفريقيا في تنفيذ "حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية" وقال إن الدعم اللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة من خلال الأنصبة المقررة، والدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والدعم الثنائي والدعم المقدم من خلال الصندوق الاستئماني يبرهن على إمكانية تقاسم الأعباء وتقليل العبء الذي يحمله كل طرف على كاهله. وأردف قائلا إن بعثة الاتحاد الأفريقي نُشرت

ولا تزال تعمل في بيئة أمنية لا تستطيع الأمم المتحدة أن تنفذ فيها أي عملية بالنظر إلى المبادئ التي تخضع لها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في تزويد البعثة بطائرات الهليكوبتر والوحدات الهندسية، نصح الدول الأفريقية ببناء قدراتها واقترح في هذا الصدد إجراء مراجعة لبرامج التدريب والمبادئ التي تحكم عمل مؤسسات الدفاع والأمن الأفريقية. وبالنظر إلى أن هذه البعثة لا يمكن أن تبقى في الصومال إلى الأبد، قال إنه يتعين على المجتمع الدولي دعم حكومة الصومال الاتحادية من خلال خطة النصر (غولواد). واختتم حديثه بالقول إن هذه البعثة هي مثال يحتذى به على نجاح العمل الجماعي في ظل التحديات الأمنية المتواصلة.

٣٠ - السيد ماير - هارتغ: قال إن تقدما كبيرا أحرز في الصومال. وأكد أن استدامة هذا التقدم تستلزم إحراز تقدم على الصعيد الأمني بالتوازي مع التقدم على الصعيد السياسي. وقال إنه هناك حاجة عاجلة لإعادة النظر في ولاية مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتمكينه من توفير ما يلزم من الدعم اللوجستي لا لبعثة الاتحاد الأفريقي فحسب وإنما للجيش الوطني الصومالي أيضا. وفي هذا الصدد، قال إن خطة النصر هي أساس جيد لتدريب الجيش وتجهيزه بالمعدات. وأضاف أنه يتعين زيادة قدرات الشرطة الصومالية. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي أنفق، من خلال مرفق السلام الأفريقي، ٩٢٠ مليون يورو منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٧ وأنه لا بد من ترجمة هذا الدعم إلى نتائج على الأرض. بيد أنه ذكر أن مستوى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للبعثة حاليا لا يمكن أن يستمر، وبالتالي من الضروري بشكل عاجل إيجاد مساهمين آخرين، وبخاصة الاتحاد الأفريقي.

٣١ - السيد أليمو: أكد أن بعثة الاتحاد الأفريقي ناجحة وتضرب مثلاً رائعا على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وذكر أن هذه البعثة، على خلاف العمليات التقليدية، نُشرت في ظروف لم يكن فيها أي سلام تحفظه. وأردف يقول إن نشر البعثة تم بفضل الشجاعة التي أبدتها الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وقوة تصميم البلدان المساهمة بقوات على إحلال السلام في الصومال. وتطرق إلى أسباب نجاح البعثة والدروس المستفادة، فأبرز منها موافقة السلطات الصومالية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية آنذاك والدعم السياسي الذي استمرت الحكومة الاتحادية الحالية في تقديمه؛ والدور القيادي الذي تضطلع به المنطقة دون الإقليمية في تيسير عملية السلام والمصالحة، بدعم من المجتمع الدولي؛ ودعم البعثة والمشاركة فيها على الصعيد دون الإقليمي؛ والدعم السياسي والمالي واللوجستي الذي يقدمه الشركاء، بما فيهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي. وذكر أن العامل الأكثر أهمية كان

التوافق السياسي على نهج إعادة إحلال السلام في الصومال. ورأى أن العمود الفقري لنجاح البعثة هو موافقة البلد المضيف، والاتساق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتنفيذ شراكة ابتكارية قائمة على مبادئ التفويض وتقسيم العمل. غير أنه ذكر بأن الحرب على حركة الشباب لم تنته بعد وبأن الشركاء يتعين عليهم أن يواصلوا المسيرة ويحافظوا على وحدتهم لكي يتسنى لهم القضاء على التهديد الإرهابي الذي تشكله هذه الحركة في الصومال والمنطقة. وفي الختام، قال إنه بما أن البعثة لن تبقى في الصومال إلى الأبد، فمن الضروري تطوير قدرات الجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية في البلد اللذين يجب تنسيق الدعم المقدم إليهما.

٣٢ - وفي أعقاب الإحاطات الأربع، دارت مناقشات بين أعضاء الفريق العامل ومقدمي الإحاطات والدول الأعضاء، بما فيها الصومال. وأدان المشاركون الهجوم الذي شنته حركة الشباب على قاعدة البعثة في ليغو الواقعة على بعد ١٠٠ كلم شمال غرب مقديشو، والذي أسفر عن سقوط عشرات القتلى من الجنود البورونديين وإصابة الكثير من الجنود. وأشاد بالبعثة لأنها عملت على تهدئة الأوضاع برغم قلة الموارد، ودعا إلى تقديم دعم طويل الأجل لها وتقوية الجيش الوطني الصومالي. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى ضرورة توفير الخدمات الأساسية لسكان المناطق المحررة ووضع سياسات طويلة الأجل للتصدي لتحديات التنمية الاقتصادية في الصومال. وقبل فض الاجتماع، أكد رئيسها من جديد أن هذه البعثة هي عملية عسكرية أثبتت قدرتها على العمل في أوضاع صعبة استناداً إلى التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ثم ذكر أن النجاحات العسكرية لا بد أن تقترن بأوجه تقدم اجتماعية واقتصادية. وفي الختام، ناشد أعضاء الفريق العامل أن يراعوا الآراء المعرب عنها وأن يتخذوا إجراءات لتمكين الصومال من أن تحدد مصيره بنفسه، بما في ذلك عن طريق دعم قواته العسكرية والأمنية وتعزيزها.

هاء - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: "عملية لحفظ السلام" في سياق يتطلب مكافحة الإرهاب

٣٣ - في ٣١ تموز/يوليه، اجتمع الفريق العامل برئاسة السيد محمد زين شريف. وأدلى السيد شريف بملاحظات استهلاكية قال فيها إن مالي تمر بأزمة تهدد وحدتها واستقرارها وإن الأزمة تزداد تفاقمًا بسبب وجود جماعات إرهابية تخلق بيئة أمنية معقدة وصعبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقال إنه على الرغم من توقيع اتفاق سياسي بين الحكومة والجماعات المسلحة، لا يزال البلد يفتقر إلى الأمن بسبب الوجود المتنامي للجماعات المسلحة والإرهابية في شتى أنحاءه. وأعلن أن البعثة تعرضت

لهجمات غير متكافئة، بعضها بأجهزة متفجرة يدوية الصنع؛ وأنه علاوة على أن الأوضاع الأمنية الحالية تجعلها ثاني أخطر بعثات الأمم المتحدة، فإن الاتجاهات المستقبلية تجعلها أكثر البعثات إثارة للمخاوف. وتساءل عما إذا كانت البعثة، التي تتمثل ولايتها في تنفيذ اتفاق سلام، تعمل في السياق المناسب في ظل غياب السلام نتيجة لوجود جماعات مسلحة وإرهابية وإجرامية تقوم بأعمال تزعزع السلام. وأشار إلى أن قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي أعدها وحدّتها اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) تكشف عن وجود سبعة كيانات مرتبطة بتنظيم القاعدة في مالي. وأثنى على الجهود التي تبذلها القوات الفرنسية المكلفة بمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك في مالي. وفي الختام، قال إن البيئة الخطيرة، التي تتسم بتكرار الهجمات غير المتكافئة، تؤثر سلباً على تنفيذ ولاية البعثة على المستويات العملية والسياسية والمالية. وفي ضوء هذه الحالة، قال إن البعثة تحتاج إلى دعم مجلس الأمن للتكيف مع الصعوبات التي تواجهها على الأرض، وذكر المشاركين بالتوصيات الواردة في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2015/1038) التي عيّنت قبل انعقاد الاجتماع.

٣٤ - ثم استمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، والسيد إسماعيل الشرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد ميك لورنتسين، مدير شعبة العمليات الإقليمية في إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والسيد ألكسيس لاميك، نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، والسيد سيكو كاسي، الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة.

٣٥ - السيد تيتوف: قال إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تؤدي دوراً هاماً في المناقشات المفضية إلى اتفاقات وقف إطلاق النار. وأشار إلى أن الحالة الأمنية لا تزال تمثل أحد الشواغل الكبرى، مضيفاً أن ٤٢ فرداً من حفظة السلام التابعين للبعثة لقوا مصرعهم وأصيب ١٦٦ آخرون بجروح منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ نتيجة للأعمال العدائية. وأكد أن البعثة لا تعمل في إطار لحفظ السلام بالطريقة التقليدية بسبب وجود عدد كبير من الجماعات المسلحة والإرهابية التي ساهمت في جعل البيئة غير المتكافئة بيئة تبعث على القلق بشكل متزايد. وأعلن أن الهجمات العنيفة التي كانت في الأصل تتركز في الشمال، امتدت إلى باماكو، مستهدفة أفراد البعثة والمدنيين الماليين. وأشار إلى الكمين الذي نصبه متطرفون في تومبوكتو، والذي أدى إلى قتل ستة من أفراد حفظ السلام وجرح خمسة آخرين. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة، ذكر أن إدارة عمليات حفظ السلام أنشأت

ثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، وأن عمليات الإحلاء الطبي الجوي تحسنت، كما أن الإدارة تعتزم إنشاء كتيبة لوجستية جديدة بهدف تحسين أمن قوافل توفير الإمدادات. وذكر أيضا أن من المتوخى توفير نظام أممي متكامل جديد للحماية من النيران غير المباشرة، تشمل أجهزة استشعار وكاميرات مراقبة وراداراً لكيدال وغاو. وأبلغ كذلك بأن الإدارة تسعى إلى تحسين درجة تأهب الأفراد عن طريق توفير التدريب والمعدات والدعم والتنظيم. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن تكثيف تدريب الأفراد على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وإلى نشر ثمانية أفرقة مدربة على تدمير هذه الأجهزة. وأضاف أن البعثة كانت قد نشرت فريقاً خاصاً للاستخبارات يضم ضباطاً يعملون على طائفة واسعة من التكنولوجيات الجديدة، من قبيل المنظومات الجوية من دون طيار. بيد أن الطريق لا تزال طويلة أمام البعثة حتى تصبح على أهبة الاستعداد لمواجهة البيئة غير المتكافئة التي تعمل فيها. وأوضح أن التزام الممالين يشكل الركن الأساس الذي يقوم عليه الاستقرار الطويل الأجل، وأعلن أن اتفاق السلام هو أساس جيد يمكن إقامة السلام عليه، ودعا الجميع، ولا سيما الجماعات المسلحة الموقعة، إلى التركيز على تنفيذه. وأشار إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المعطلين والجماعات المتطرفة الذين يرفضون السلام. وأشاد بالجهود التي تبذلها فرنسا والتي ترمي إلى مكافحة الإرهاب وبناء قدرات القوات المالية التي تشكل إعادة نشرها في الشمال أمراً حيوياً. وأثنى أيضاً على المبادرات الإقليمية التي اتخذها الاتحاد الأفريقي ضد عدم الاستقرار في منطقة الساحل، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي ومنطقة الساحل، وعملية نواكشوط التي تقدم دعماً هاماً لاتفاق السلام. وشدد على أن السياسة العامة والقيود العمالية حالت دون قيام البعثة المتكاملة بمكافحة المتطرفين. وأخيراً، أكد أنه يجب على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن تكون قادرة على مساعدة وحماية نفسها، داعياً الدول الأعضاء في الوقت نفسه إلى تقديم الدعم لها. وخلص إلى أنه على الرغم من الأخطار والتهديدات والتحديات، فإن المجتمع الدولي لن يدخر جهداً من أجل تحمّل مسؤوليته تجاه شعب مالي.

٣٦ - السيد الشرقي: قال إن اتفاق السلام والمصالحة في مالي كان حدثاً سعيداً وأتى نتيجة لمفاوضات توافقية ينبغي أن تكون مثالا يحتذى. ومع ذلك، أشار إلى أنه لا يزال يتعين تنفيذ الاتفاق، ودعا في هذا الصدد إلى أن يؤخذ البعد الاقتصادي في الاعتبار، بما في ذلك فرص العمل من أجل الحيلولة دون انسياق الذين سلموا أسلحتهم إلى اقتصاد الجريمة. وقال إن البعثة المتكاملة تعمل في بيئة تتطلب نوعاً آخر من أنواع الالتزام، وأشار إلى وجود العديد من الأطراف التي لم توقع على الاتفاق، بينها الجماعات الإرهابية والإجرامية، واقترح اعتماد نهج استراتيجي لمعالجة الحالة. وقال إن الاتحاد الأفريقي عازم على تعزيز شراكته الاستراتيجية

مع الأمم المتحدة وقدم اقتراحين لتعزيز البعثة المتكاملة، يتمثل أولهما في مواصلة تعزيز أفراد البعثة ولوجستها، وكذلك ولايتها، عند الاقتضاء. وأوضح أنه ينبغي للبعثة أن تصل إلى قوامها المأذون به وقدراتها الكاملة والمستوى اللازم من اللوجستيات ما من شأنه أن يتيح تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين وأفرادها. وأضاف أن الاقتراح الثاني يتمثل في إنشاء وحدة متخصصة داخل البعثة تكلف بالقيام بعمليات وقائية أو هجومية وتزود بالمعدات اللازمة للقيام بذلك. وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة لتحديد مفهوم عمليات هذا اللواء وشجع الدول على المساهمة فيه. وأشار إلى أن الاجتماع الوزاري الذي التأم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في نيامي، أبدى تأييده لاقتراح الاتحاد الأفريقي المساهمة في البعثة. وذكر بالاستنتاجات التي توصل إليها الفريق المستقل الرفيع المستوى بأنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تشارك في مهام مكافحة الإرهاب، وأشار إلى أن الفريق يدرك ضرورة الاضطلاع بهذه المهام في شراكة مع المنظمات الإقليمية وضمن تحالف للأطراف الراغبة في ذلك. وخلص إلى أنه في الأجل الطويل، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف عن طريق مكافحة الفقر والتخلف والجهل وانعدام الفرص والعمالة أمام الشباب.

٣٧ - السيد لورتنسين: قدم معلومات عن الحالة الأمنية وإدارة الأمم المتحدة للمخاطر الأمنية في مالي. وقال إن المنظمة تعمل في بيئة أمنية لا يمكن التنبؤ بها وتتسم بعدم الاستقرار. وأضاف أن الممثل الخاص للأمين العام، بوصفه رئيس فريق إدارة الأمن، يواصل استعراض الحالة الأمنية وتقييمات المخاطر الأمنية. ووصف مختلف مستويات الأمن في مالي مع التركيز على أن النزاعات المسلحة والأنشطة الإرهابية ما زالت تؤثر على أنشطة الأمم المتحدة في الشمال والوسط. وقال إن مرافق الأمم المتحدة وقوافلها تعرضت، في الأشهر الثلاثة الماضية، للهجوم، واستهدفت مركبات البعثة المتكاملة في خمس مناسبات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وذكر أن الحالة لن تتحسن في المستقبل القريب على الرغم من التدابير التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام والبعثة المتكاملة وفريق إدارة الأمن. وقال إن الجماعات المسلحة والإرهابية ظلت نشطة وواصلت القيام بعمليات في جميع أنحاء البلد على الرغم من التوقيع على اتفاق السلام في الشهر الماضي. وشدد على أن الأمم المتحدة تمثل هدفا استراتيجيا معلنا لتنظيم القاعدة، وأعلن أن وجود العديد من الجماعات المرتبطة بهذا التنظيم في البلد يمثل تهديدا مباشرا. وخلص إلى أن الجزائر وموريتانيا والنيجر قد تضررت بالفعل من الوجود المتزايد للجماعات المسلحة المتطرفة في شمال مالي وأن احتمال ظهور هذه الجماعات في جنوب مالي يمكن أن تترتب عليه آثار مشابهة بالنسبة إلى بوركينا فاسو وكوت ديفوار في الأجلين المتوسط والطويل.

٣٨ - السيد لاميك: أثنى على حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة ولسابقتها بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وقال إن فرنسا ستواصل تكريم تضحياتهم، وإنه يتعين على البعثة أن تهيب الظروف التي تحد من تعريض أفراد البعثة للخطر. وقال إن ثمة حاجة إلى تزويدهم بالمعدات المناسبة وتدريبهم على النحو الواجب، وإطلاعهم على المبادئ اللازمة، وبناء قدراتهم على الحد من المخاطر المرتبطة بالتهديدات الإرهابية. وقال إن الاتفاق الذي أُعدَّ في الجزائر العاصمة ووقع عليه في باماكو يشكل فرصة تاريخية لبناء سلام دائم في مالي. وقال إن تنفيذ الاتفاق سيكون له أثر حاسم، وأشار إلى أن لجنة المتابعة استهلت أعمالها، وأن من المهم أن يشعر السكان بآثار الاتفاق. وأشار إلى أنه ينبغي للبعثة المتكاملة أن تعزز قدراتها العملية من أجل دعم عملية السلام بفعالية. ورحب بالمشروع الجاري الرامي إلى إنشاء كتيبة لوجستية وقال إن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لوضع تدابير حماية مناسبة للحد من تعرض حفظة السلام للخطر. وشدد على ضرورة زيادة حضور البعثة بهدف مما يُظهر للسكان وجود بديل من المهرين والمجموعات المسلحة والجماعات الإرهابية. وخلص إلى أنه لا يزال يتعين حل المسائل الاقتصادية، وطلب إلى البلد المضيف أن يقوم بدوره.

٣٩ - السيد كاسي: قال إن مالي بدأت تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في البلد. وقال إن البعثة المتكاملة لا تعمل في بيئة تتسق مع ولايتها، وكرر الدعوة إلى سلطات مالي لمعالجة الحالة في البلد بطريقة دقيقة. وبالنظر إلى أن البعثة المتكاملة لا تعمل في بيئة لحفظ السلام وليست مكلفة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات، فقد أعرب عن تأييده للمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف لتدريب وتجهيز القوات المالية لخوض الحرب غير المتكافئة، وللمبادرات الرامية إلى تدريب البعثة المتكاملة وتزويدها بالمعدات للتعامل مع بيئات غير متكافئة، وللمبادرات الرامية إلى دعم عملية نواكشوط. وكرر أيضا دعوته سلطات مالي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية إلى تعديل ولاية البعثة المتكاملة بحيث تتلاءم مع البيئة الأمنية التي تعمل فيها، ولا سيما من خلال إنشاء قوة مكلفة بمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. ودعا إلى تفعيل قوة الرد السريع في البعثة المتكاملة، واستخدام جميع السبل لمنع التهديدات والهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والجماعات الجهادية التي تتاجر في المخدرات وغيرها من القوات المناهضة لتنفيذ الاتفاق.

٤٠ - وفي أعقاب تقديم الإحاطات الخمس قال أعضاء الفريق العامل إن الحالة في مالي استثنائية. ودعوا إلى الحد من تعرض البعثة للخطر وذلك بتعزيزها بوسائل منها تعديل قواعد الاشتباك لتتلاءم مع الحالة. وقال بعض الأعضاء إن حل الأزمة في مالي سياسي. وأضافوا أن من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف ومحاسبة الذين يقوضون السلام.

وسلم أعضاء آخرون بوجود أوجه تشابه بين الحالة في مالي والحالة في الصومال باستثناء وجود عملية سلام في مالي. وختم العديد منهم بالقول إن التصدي بفعالية للتحديات الأمنية التي تواجه مالي، لا سيما التهديد الإرهابي، من الضروري أن يواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشاورات المتعلقة بهذه المسألة بغية إيجاد حل في سياق الشراكة القائمة بينهما.

واو - بناء القدرات الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة

٤١ - في ٣١ آب/أغسطس، اجتمع الفريق العامل برئاسة السيد محمد زين شريف للنظر في كيفية الاستفادة من بناء القدرات الثنائية والمتعددة الأطراف الهامة للعمل على نحو أكثر قابلية للتنبؤ به على إحداث الأثر الذي ينشده جميع المعنيين: البلد المانح والبلد أو المنظمة الإقليمية المستفيدان من المنحة، والأمم المتحدة. وقال في ملاحظاته الافتتاحية أن المساهمة في حفظ السلام ينبغي أن تكون محط اهتمام المجتمع الدولي بأسره وليس البلدان المساهمة بقوات وحدها. وأعرب عن ترحيبه بقمة حفظ السلام التي عقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وبالجهاز الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية التي توفر بناء القدرات عن طريق برامج التدريب والتزويد بالمعدات. وفي هذا الصدد، أشار إلى عدة برامج من هذا القبيل بينها مبادرة عمليات السلام العالمي التي تقودها الولايات المتحدة والشراكة الأفريقية للاستجابة السريعة في مجال حفظ السلام وتعزيز فرنسا للقدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام ومبادرة اليابان الأخيرة المتصلة بتطوير القدرات الهندسية للبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن برامج بناء القدرات التي يقودها كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

٤٢ - وذكر أن من الضروري تعزيز اتساق الجهود المبذولة لبناء القدرات والدور التنسيقي الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك الارتباط بين جهود بناء القدرات والاحتياجات لحفظ السلام. وأردف قائلا إن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالأمانة العامة للأمم المتحدة تؤديان دورا رئيسيا ورحب بإنشاء الخلية المعنية بتكوين القوات الاستراتيجية وتخطيط القدرات في إطار إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٥. ووجه الانتباه إلى المذكرة المفاهيمية (انظر S/2015/1039) التي عُمت قبل انعقاد الاجتماع.

٤٣ - واستمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها السيد يوشيفومي أوكامورا، نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، والسيد ديفيد هايري، مدير شعبة السياسات والتقييم والتدريب في إدارة عمليات حفظ السلام.

٤٤ - السيد أوكامورا: قال إن اليابان كانت إحدى الدول الأعضاء الراعية لبرامج التدريب والتزويد بالمعدات منذ عام ٢٠٠٨. بمساهمة تبلغ زهاء ٤٠ مليون دولار، وبإيفاد مدربين إلى ١٣ مؤسسة أفريقية للتدريب في مجال حفظ السلام. وأعلن أن اليابان، بالتعاون الوثيق مع إدارة الدعم الميداني، أطلقت مؤخرا مشروعا جديدا من هذا القبيل للتدريب والتزويد بالمعدات. وأوضح متحدثا عن تصور المشروع والتقدم المحرز في تنفيذه، أن القصد يتمثل في ملء الثغرات الكبيرة التي تعترى قدرات البلدان المساهمة بقوات وفي تزويدها بالمعدات، وبناء عليه إتاحة نشر وحداتها الهندسية بسرعة وفي الوقت المناسب. وقال إن إدارة عمليات الدعم الميداني ستنشئ، في إطار المشروع، مركزا للتدريب يقدم مجموعات تدابير للدعم تشمل التزويد بالمعدات والتدريب للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات، بتوفير اليابان الأموال اللازمة للمشروع التي تغطي تكاليف شراء المعدات الهندسية اللازمة، وتكليف خبراءها في مجال الهندسة العسكرية بالتدريب. وأكد أن من المقرر إجراء التدريب التجريبي للمشروع في مدرسة المساعدة الإنسانية ودعم السلام في المركز الدولي للتدريب في مجال دعم السلام، في نيروبي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على أن تعقبه دورات تدريبية موسعة في عام ٢٠١٦. وأوضح أن المشروع يهدف إلى تزويد ١٠ متدربين مرشحين من بعض البلدان الأفريقية المساهمة بقوات من المهارات اللازمة لصيانة معدات هندسية ثقيلة وتشغيلها، بما في ذلك مهندات الطرق وجرافات التحميل والمخزرات والحفارات الهيدرولية، لمدة ستة أسابيع. وأوضح أن من خصائص المشروع المحددة هي أن إدارة الدعم الميداني تمسك بزمام الأمور كما أنها ستنفذه في شراكة وثيقة مع البلدان المساهمة بقوات واليابان، في شكل ترتيب "شراكة ثلاثية" يميزه عن البرامج الأخرى للتدريب والتزويد بالمعدات. وأردف قائلا إن الخاصية الأخرى من خصائص هذا المشروع أن برامجه التدريبية ستعتمد بدليل الأمم المتحدة لوحدة المهندسين الذي أنجزه الفريق العامل المشترك برئاسة اليابان وإندونيسيا في إطار مشروع أدلة وحدات الأمم المتحدة العسكرية. وأخيرا تطرق إلى ثلاث مسائل تتطلب مواصلة النظر فيها، وهي التنسيق مع مبادرات أخرى من أجل زيادة اتساق جهود بناء القدرات الثنائية والمتعددة الأطراف، من قبيل الشراكة الأفريقية للاستجابة السريعة في مجال حفظ السلام والتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، ولا سيما خدماتها لتكوين القوات العسكرية، والبلدان الأفريقية المعنية المساهمة بقوات بغية تصميم البرامج التدريبية التي من شأنها تلبية احتياجاتها، إضافة إلى توسيع نطاق مشروع اليابان ليشمل الثغرات الحرجة التي تعترى القدرات التمكينية الأخرى، بما في ذلك النقل الجوي والنقل والرعاية الطبية والاتصالات التي ينبغي أن تعالج أيضا.

٤٥ - السيد هايري: قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تميزت، منذ أيامها الأولى، بالمبادرات التي تبنتها الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما برامج التدريب والتزويد بالمعدات، والشراكات التنفيذية واستفادت منها. وأوضح أن برامج التدريب والتزويد بالمعدات تساهم في توسيع قاعدة المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتساعد على سد الثغرات في القدرات الموجودة في البعثات، وترفع مستوى أداء عمليات حفظ السلام في الميدان، إضافة إلى إقامة تعاون بين الدول الأعضاء وتعزيزه. وأكد أن بناء قدرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يكون أكثر فعالية عندما يركز على قدرات البعثة واحتياجاتها الخاصة وعندما يجري بكفاءة وعلى نحو مستدام. واستدرك قائلا إن البلدان المستفيدة من هذه المبادرات تلقت، في بعض الأحيان، تدريباً لا صلة له بالمهام المطلوب إجراؤها أو أنه لا يتماشى مع معايير التدريب التي تعتمدها الأمم المتحدة. وأضاف أن البلدان تلقت، في مناسبات أخرى، معدات لا يمكنها أن تشغلها و/أو تقوم بصيانتها بنفسها إثر فترة أولية وجيزة. وأعلن أن الحاجة تدعو إلى تحسين التنسيق بين مقدمي التدريب، والقيمين على بناء القدرات، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني والبعثات الميدانية. وفي هذا الصدد، اقترح إنشاء قدرات صغيرة للشراكة في إطار دائرة التدريب المتكامل من شأنها أن تساعد على التوفيق بين القدرات التدريبية والاحتياجات المتصلة بالتدريب. واقترح أيضاً إنشاء نظام لإصدار شهادات التدريب تسلّم فيه الدول الأعضاء شهادات على تقديم التدريب قبل النشر وفقاً لمعايير الأمم المتحدة للمساعدة على التأكد من عدم نشر جميع الأفراد النظاميين إلا بعد تلقي التدريب المناسب. واقترح أيضاً إنشاء مركز لتدريب المدربين لدعم التحضيرات التي تقوم بها الدول الأعضاء لعمليات حفظ السلام وتوفير الدعم في مجال التدريب للبعثات بنشر مدربين مؤهلين يقدمون التدريب أو يشرفون على تقديمه.

٤٦ - وفيما يتعلق بالشراكات العملائية والنشر المشترك، في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤، أكد أن ثنائي عمليات للأمم المتحدة استفادت من الشراكات العملائية في ٤١ مناسبة، بدءاً من الحالات التي يدمج فيها عدد صغير من القوات من أحد البلدان في كتيبة من بلد آخر وصولاً إلى الحالات التي يساهم فيها بلدان، كلٌّ منهما بسرية، لتشكيل كتيبة. وأضاف أن الشراكات العملائية أثبتت أنها مفيدة للبلدان الجديدة المساهمة بقوات في التعامل مع نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام للمرة الأولى، وقد اكتسب العديد من البلدان التي تنشر حالياً وحدات مشكلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خبرة بإدماج عدد صغير من القوات في وحدات بلد آخر. وقال إنها توفر بالمثل، بديلاً للبلدان المساهمة بقوات أصغر حجماً التي قد لا تملك الموارد اللازمة لكي تنشر و/أو تتعهد بنفسها وحدة بأكملها.

وشدد على أن هذه الشراكات بينت ضرورة مواصلة البحث في هذه الترتيبات والسبل لجعلها تؤدي وظيفتها بفعالية. وأبرز أن في إمكان الأمانة العامة أيضا أن تقوم بالمزيد من أجل تعزيز قدرات الشراكات العملائية ودعمها. وأكد قائلا إن أحد التدابير الرئيسية يتمثل في تحسين قنوات تبادل المعلومات مع الجهات المانحة الثنائية المتعلقة بفرص إقامة الشراكات الممكنة بين البلدان المساهمة بقوات، وقدرات إدارة عمليات حفظ السلام على المساعدة في تعزيز قدرات هذه الشراكات.

٤٧ - وذكر أن آليات التنسيق ضرورية لكفالة اتساق مبادرات الأطراف الثالثة لبناء القدرات مع سياسات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وممارساتها ومعاييرها ومتطلباتها. وشدد على أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تسعيان باستمرار لتحسين الروابط بين جهود بناء القدرات الثنائية والاحتياجات الفعلية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقال إن هناك احتياجات إضافية إلى قدرات الدول الأعضاء هي الأصول الجوية ووحدات اللوجستيات القتالية، ووحدات الشرطة المشكّلة الناطقة بالفرنسية لسد أشد الثغرات إلحاحا في العمليات الجارية فضلا عن عناصر التمكين الحاسمة لبدء البعثة من قبيل وحدتي الهندسة والبناء؛ والمستشفيات من المستوى الثاني؛ وإجلاء الجرحى والإجلاء الطبي؛ وطائرات الهليكوبتر المتعددة الأغراض والطائرات التكتيكية الثابتة الجناحين للنقل الجوي؛ والنقل واللوجستيات؛ ووحدات المحطات الجوية؛ ووحدات الشرطة المشكّلة لتمكين المزيد من عمليات النشر السريع.

٤٨ - واحتتم بإبراز الفرصة الهامة التي أتاحتها الجلسة لا لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز مبادرات بناء القدرات القائمة فحسب وإنما كذلك للطريقة التي يمكن بها التأكد أن البرامج المقبلة ستتمكن من تلبية الاحتياجات وسد الثغرات المتوسطة والطويلة الأجل بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

زاي - لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: العبر المستخلصة

٤٩ - في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الفريق العامل برئاسة السيد محمد زين شريف. وقال في ملاحظاته الاستهلائية، إن الهدف الرئيسي للاجتماع هو إجراء استعراض أولي لتجربة لواء التدخل التي لم يسبق لها مثيل بغض النظر عن إمكانية تكرار هذا الترتيب في المستقبل أو لا. وأشار إلى أن مجلس الأمن اتخذ في آذار/مارس ٢٠١٣، القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) لمواصلة تعزيز الولاية السياسية للبعثة والسماح بإنشاء لواء تدخل ضمن البعثة. وقال إن تشكيل هذا اللواء كان نتيجة للعملية التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٢ باقتراح

المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى نشر قوة تدخل محايدة، وهو اقتراح اعتمدته لاحقا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأضاف أن الافتقار إلى الأموال حال دون نشره من قبل المنظمة الإقليمية، مما دفع مجلس الأمن إلى التدخل. وأشار إلى أن ولاية لواء التدخل تتمثل في تنفيذ عمليات هجومية محددة الأهداف في إطار الجهود الشاملة التي تبذلها البعثة للحيلولة دون توسع كافة الجماعات المسلحة وتحييدها ونزع سلاحها بغية الإسهام في هدف الحد من خطرهما على سلطة الدولة وعلى المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللإفساح في المجال أمام أنشطة تحقيق الاستقرار.

٥٠ - وذكر أن لواء التدخل الذي يضم وحدات من ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا، والذي يتألف من ثلاث كتائب مشاة وكتيبة مدفعية وكتيبة قوات خاصة وسرية استطلاع، قد حقق الكثير. وأكد أن نشره أتاح للبعثة تكتيكيا، اعتماد نهج أكثر استباقية إزاء الجماعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، رأى أن هذه التجربة لم تسفر، كما كان يُخشى، عن زيادة حادة في الخسائر البشرية لدى الخوذ الزرق، بما يثبت أن موقفا أكثر قوة لا يعني بالضرورة سقوط المزيد من الضحايا. واعتبر أيضا أن من الممكن، في الواقع، حتى القول إن هناك إمكانية كبيرة لأن يحد موقف كهذا - إلى حد ما وفي بعض الظروف - من مخاطر الهجمات، وبالتالي من الخسائر البشرية في صفوف قوات الأمم المتحدة. وقال إن لواء التدخل، من الناحية العملية، شجع بعض البلدان المساهمة بقوات، على توفير قدرات كبيرة والقبول بمخاطر عملانية هامة بالحد من أوجه الغموض والتفسيرات المتباينة على الأرض نتيجة للأهداف البالغة الوضوح المنصوص عليها في القرار. وأردف قائلا إن لواء التدخل أظهر، علاوة على ذلك، وكما يدل على ذلك الانتصار العسكري الذي تحقق على حركة ٢٣ آذار/مارس المتمردة، تضافر الجهود بشكل جيد مع قائد قوة البعثة وقائد عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد أن استخدام لواء التدخل لأصول الأمم المتحدة الجوية، ومدفعتها، وقذائفها كمضاعفات للقوة دعما للقوات المسلحة اتسمت بالكفاءة على نحو خاص. وذكر أن تجربة لواء التدخل، متى أحسن تصميمها ونُفذت في سياق سياسي مؤات، بيّنت بوضوح من الناحية الاستراتيجية أن نشر لواء ذي طابع هجومي يمكن أن يمثل دافعا قويا للمعطّلين على إلقاء أسلحتهم والانضمام إلى العملية السياسية وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأضاف أن بالإمكان اعتبارها، نتيجة لذلك، أداة مفيدة في تعزيز عناصر أخرى للبعثة بغرض النهوض بولايتها السياسية بشكل عام. وتابع قائلا أيضا إن لواء التدخل، علاوة على ذلك، يمكن أن يضطلع بدور هام في المراحل المبكرة لمساعدة السلطات على

تحقيق هدف تعزيز سيطرتها على مناطق نائية وغير مستقرة. وبعد تقديم ملاحظاته، وجّه، في الختام، الانتباه إلى التوصيات الواردة في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2015/1040) التي عمت قبل انعقاد الاجتماع.

٥١ - واستمع الفريق بعد ذلك إلى إحاطتين مقدّمتين من السيد إنياس غاتا مافيتا و لوفوتا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، والسيد لوت دزونزي، نائب الممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة.

٥٢ - السيد و لوفوتا: أوضح السياق الذي أنشئ فيه لواء التدخل. فقال إنه في مواجهة النزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلبية قوات الأمم المتحدة، التي يتهمها الشعب الكونغولي بعدم القدرة على إحلال السلام في البلد بعد عدة سنوات من وجودها فيه، أطلقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نداءً لإقناع شركائها والدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالحاجة إلى إنشاء قوة قادرة على المساعدة على إنهاء هذا الوضع. وأضاف أنه من أجل ذلك، قرر رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في كمبالا، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بدعم من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إنشاء قوة دولية محايدة بتكليف من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأشار إلى عدة جوانب إيجابية نتجت عن إنشاء لواء التدخل. فقال إن إنشاءه صحح الصورة السيئة التي كانت قد ارتسمت في أذهان الكونغوليين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفادها أن جنود البعثة يقضون وقتهم لا يفعلون شيئاً. ومضى يقول إن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تمكنت، من خلال الدعم الذي وفره لواء التدخل، من القضاء على متمرد حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة، والحد بدرجة كبيرة، وفي وقت قليل، من الضرر الذي تسببه قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وتحالف القوى الديمقراطية وكثير من القوى الهدامة الأخرى. وأوضح أن البلدان التي ساهمت في اللواء، في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كانت تحرص على أن تشهد نهاية للحرب واللفظائع. وقال إنها كانت تنشئ هدفاً محدداً هو دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إنهاء النزاع. وأوضح أن هذا الهدف يشترك فيه أيضاً مجلس الأمن الذي كلف لواء التدخل، من خلال القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بولاية واضحة هي فرض السلام عن طريق الحيلولة دون توسع الجماعات المسلحة وتحييد خطرها ونزع سلاحها. وقال إنه فيما يتعلق بالدروس المستفادة، أكدت تجربة لواء التدخل من جديد

على المسؤولية والواجب الأخلاقي المتمثلين في حماية المدنيين عقب المذابح التي وقعت في رواندا وسريبرينيتسا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إنه يتعين على الأمم المتحدة، وقد مضى على إنشائها ٧٠ عاماً، أن تطوّر عمليات السلام التي تضطلع بها لمواءمة الطبيعة الحالية للنزاعات، بجعل مسألة حماية المدنيين والولايات القوية في قلب شواغلها. وقال في ختام كلامه إنه على عكس المخاوف التي أعربت عنها بعض البلدان المساهمة بقوات بشأن تدهور النزاع واحتمال وقوع خسائر كبيرة في صفوف قوات الأمم المتحدة، أدى نشر لواء التدخل داخل البعثة، بدلاً من ذلك، إلى إقناع أكثر من جماعة مسلحة بضرورة الاستسلام وإلقاء السلاح. وأعرب عن امتنان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها للمجتمع الدولي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات في البعثة، لا سيما البلدان التي ساهمت بقوات في لواء التدخل، لما قدمته من مساعدة في الدفاع عن السلامة الإقليمية لبلده وسيادته. واختتم كلامه بالقول إن لواء التدخل، برغم عيوبه، يمثل تجربة يمكن أن تستفيد منها بلدان أخرى.

٥٣ - السيد دزونزي: قال إن لواء التدخل هو مفهوم وضعته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتولت الأمم المتحدة قيادته لتجنب مشاكل القيادة والتحكم التي يمكن أن تنشأ عن وجود عمليتين في بلد واحد. ووصف الحالة الأمنية الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها مستقرة نسبياً ولكن لا يمكن التنبؤ بها وذلك بسبب وجود قوى هدامة خارجية مثل تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، إلى جانب الجماعات المسلحة المحلية. وقال إن إلحاق الهزيمة بحركة ٢٣ آذار/مارس وتحرير غوما هما الإنجازان الرئيسيان للواء التدخل. وأضاف أنه نتيجة لنجاح لواء التدخل في تحقيق الاستقرار، يقوم بعض أفراد تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني وكثير من كوادر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو "الصغرى" بالاستسلام وتقديم أنفسهم من أجل نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وأشار إلى أنه إضافة إلى العمليات الهجومية التي نفذها لواء التدخل، شارك اللواء في عمليات من قبيل الدوريات النهارية والليلية ودوريات الحراسة والمساعدة الإنسانية من خلال المشاريع السريعة الأثر.

٥٤ - وذكر أن التفسير الخاطئ الذي مؤداه أن المسؤولية عن تنفيذ عمليات هجومية تقع على عاتق لواء التدخل فقط أساء بشدة إلى سمعة البعثة مع تساؤل الدولة المضيفة عن سبب استمرار بقاء الألوية الأخرى التابعة للبعثة في البلد إذا لم تكن قادرة على القيام بعمليات هجومية للقضاء على الجماعات المسلحة. وأعرب عن أسفه للأثر السلبي على العمليات جراء المأزق بين البعثة والدولة المضيفة، الذي ترتب عليه قيام القوات المسلحة لجمهورية

الكونغو الديمقراطية بتنفيذ عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا دون دعم من البعثة، نتيجة لمزاعم بانتهاكات حقوق الإنسان. وأكد أنه نتيجة لذلك، تقوم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حالياً بإعادة احتلال المناطق المحررة. وشدد على أنه لمعالجة هذا الوضع، يجب أن يعمل لواء التدخل بصورة مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى يتسنى في جملة أمور تمييز القوات الحكومية عن الجماعات المسلحة التي ترتدي الزي الموحد للقوات الحكومية. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، شدد على أنه ينبغي أن تكون لدى القوات المساهمة بقوات خطط ووحدات سريعة الاستجابة للدعم اللوجستي إلى جانب إيقاع مشترك في المعارك ونهج مشترك لتخطيط العمليات. وقال إن آمالا كبيرة كانت معقودة على لواء التدخل أن يقوم خلال فترة زمنية قصيرة بتحديد العديد من الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الجماعات المتغلغلة داخل السكان المحليين. وأضاف أن وحدات لواء التدخل تتعرض لضغوط زائدة وتكلفت بمهام تفوق طاقتها بسبب الخطر الذي تشكله منطقة العمليات واتساعها. ونظراً للمهام العديدة التي يضطلع بها لواء التدخل، فقد طلب عدداً إضافياً من ناقلات الأفراد المدرعة، مضيفاً أنه ينبغي تحويل القوة بحيث يمكنها التجاوب مع الحرب غير المتكافئة. وأردف قائلاً إنه ينبغي إيجاد حل للمأزق الذي أثار بصورة هائلة على عمليات لواء التدخل، وفي هذا الصدد يجب على البعثة أن تعتذر وأن تسمح بالتخطيط وتنفيذ العمليات بشكل مشترك. وأوصى بتطبيق مفهوم "بعثة واحدة، ولاية واحدة" على جميع قوات البعثة وإحلال ألوية البعثة الثابتة بقوات أشد بأساً وأسرع انتشاراً من أجل التعامل مع الوضع بفعالية. وقال في ختام كلامه إنه يفضل أن تأتي هذه القوات من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى وشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعجل وتيرة إصلاح القطاع الأمني.

٥٥ - ورحب أعضاء الفريق العامل بالمناقشة المواضيعية بسبب نقص المعلومات، لا سيما عمليات الدروس المستفادة فيما يتعلق بلواء التدخل التابع للبعثة. وشدد بعض الأعضاء على أهمية الحصول على معلومات إضافية عن المسألة بينما ذكر آخرون أن لواء التدخل ليس هو الحل الوحيد رهن تصرف مجلس الأمن.

هـ - أهمية المبادرات الإقليمية في مجال حفظ السلام

٥٦ - اجتمع الفريق العامل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة السيد غومبو تشولي، المنسق السياسي لتشاد، بهدف تبادل الآراء بشكل بناء حول الموضوع. وأشار السيد تشولي في ملاحظاته الافتتاحية إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتوخى دوراً

للترتيبات الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين. وقال إنه ليس بمقدور أي جهة فاعلة واحدة، لا سيما الأمم المتحدة، أن تتصدى بمفردها لتحديات الأمن الدولي، وأضاف أن الجهات الفاعلة من قبيل الاتحاد الأفريقي تتمتع بمزايا نسبية يمكن أن يستخدمها مجلس الأمن. وأشار إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر A/70/95-S/2015/446)، الذي يؤكد على أن الأمم المتحدة غير مستعدة للتعامل مع الجماعات الإرهابية والمسلحة وأن وجود قوات إقليمية قادرة يشكل خياراً أفضل عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع تلك الجماعات المسلحة. وقال في هذا الصدد إنه يرحب بالوضع الهجومي المتزايد الذي تتخذه عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا.

٥٧ - وذكر بعض المزايا التي تتمتع بها هذه المنظمات مثل الاضطلاع بمهام فرض السلام في الحالات التي لا يتم فيها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أو تسوية سياسية، والتكلفة القليلة لعملياتها مقارنةً بالبعثات الأكبر التي تقودها الأمم المتحدة. وأضاف أن البلدان المجاورة قد تكون في وضع يتيح لها نشر القوات على أسرع وجه من خلال إجراء يتم تنسيقه إقليمياً، بسبل تشمل الترتيبات الاحتياطية، إلى جانب الحصول على التزام سياسي وعسكري أقوى بوقف تدهور الوضع واحتواء النزاع، ويمكن أيضاً أن تكون مهياً بدرجة أكبر للتدخل في النزاعات التي يمكن أن تتداعى عبر الحدود الوطنية. وقال إنه في كثير من الأحيان، يوفر الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية فهماً أفضل لسياق النزاع وأسبابه الجذرية والقوى المحركة له، وقدرًا أكبر من الشرعية والدعم السياسيين لجهود السلام، وخصوصاً في السياقات التي لا يرحب فيها طرفٌ أو أكثر من أطراف النزاع بوجود للأمم المتحدة. وذكر أيضاً أن عمليات حفظ السلام التي يطلقها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية تواجه قيوداً من بينها نقص القدرات اللازمة لتنفيذ ولاياتها بفعالية.

٥٨ - وقال إن الاتحاد الأفريقي أنشأ صندوقاً للسلام لتوفير الموارد المالية اللازمة لعمليات السلام التي يقوم بها، من خلال اعتمادات مالية من ميزانيته العادية، ومن التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، ومن مصادر أخرى داخل أفريقيا (القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد)، وكذلك من خلال الأنشطة المناسبة لجمع الأموال. وأفاد إن الاتحاد الأفريقي يهدف إلى تمويل ٢٥ في المائة من نفقاته على عمليات دعم السلام بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال ميزانيته الخاصة به. وقال إنه على الرغم من إنشاء صندوق السلام المذكور، لا يزال الاتحاد الأفريقي يعتمد على مصادر خارجية لتمويل مبادراته المتعلقة بحفظ السلام، وهي تحديداً مرفق السلام في أفريقيا، الذي يمول من خلال صندوق التنمية الأوروبي؛ والصناديق

الاستثمارية المتعددة المانحين؛ والدعم المالي الثنائي المقدم للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأنشطة المقررة للأمم المتحدة.

٥٩ - وأكد أن نقص التمويل المرن والمستدام الذي يمكن التنبؤ به ينشئ مشاكل حادة تمنع الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بالدور الذي ينبغي أن يقوم به في مجال حفظ السلام. وتطرق إلى تفاصيل بعض المشاكل الرئيسية، لا سيما الطابع المخصص لتمويل مبادرات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، الذي يكبح التخطيط الطويل الأجل؛ والاعتماد على الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين؛ والاعتماد على مصادر تمويل لا يمكن التنبؤ بها.

٦٠ - وأشار إلى أن مسألة التمويل المرن والمستدام الذي يمكن التنبؤ به تعتبر من الأهمية إلى الدرجة التي حثت بالأمن العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ أن ينشئ فريقاً للخبراء مشتركاً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في طرائق دعم عمليات الاتحاد الأفريقي التي تتقرر بتكليف من الأمم المتحدة. وقال إن الأمين العام وصف الاتحاد الأفريقي في التقرير المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (انظر [A/70/357-S/2015/682](#))، بأنه الشريك الإقليمي الرئيسي للأمم المتحدة. وقال إنه علاوة على ذلك، اعترف مجلس الأمن بالشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أول بيان رئاسي له عن استعراض عمليات السلام (S/PRST/2015/22). وحتى يتاح للاتحاد الأفريقي مواصلة الاضطلاع بدور تكميلي رئيسي في مجال السلام والأمن، وجه الاهتمام إلى التوصيات الواردة في المذكرة المفاهيمية (انظر [S/2015/1041](#)) التي عمت قبل الاجتماع.

٦١ - ثم استمع الفريق العامل إلى إحاطتين قدمهما الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إدمون مولي والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة تيتي أنطونيو.

٦٢ - السيد مولي: ذكر بيان رئيس مجلس الأمن بشأن استعراض عمليات السلام (S/PRST/2015/22)، الذي أشار إلى الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشجع الأمين العام على اتخاذ تدابير لتحسينها. وذكر أيضاً تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي دعا إلى تعزيز الشراكة العالمية - الإقليمية لدورها المركزي في فعالية الالتزامات الدولية في مجال السلام والأمن. وقال إن تقدماً كبيراً أحرز على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من خلال أطر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وإن الأمين العام أعرب عن عزمه على مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على تعاون الأمم المتحدة مع أولئك الشركاء الإقليميين الذين تعمل معهم

عن قرب بشكل خاص، من أجل التشاور والإنذار المبكر المشترك وتحليل النزاعات وتنسيق الردود على الديناميات والاحتياجات المحددة لكل منطقة.

٦٣ - وقال إن الاتحاد الأفريقي على الخصوص هو المنظمة التي تتعاون معها الأمم المتحدة بشأن مسائل السلام والأمن على نطاق واسع ومكثف، وأن ذلك التعاون ما فتئ يتسع ويتمق. ونظرا لاتساع نطاق ذلك التعاون وعمقه، أفاد إن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تسعيان إلى الاتفاق على إطار مشترك للتعاون بشأن قضايا السلام والأمن وإلى توقيعه، على أن توضع صيغته النهائية في وقت مبكر من عام ٢٠١٦. وقال إن هذا الإطار سيحدد المبادئ والأهداف الاستراتيجية والآليات العامة للتعاون.

٦٤ - وقال إن مسألة حصول عمليات الاتحاد الأفريقي على نصيب مقرر من تمويل الأمم المتحدة بإذن من مجلس الأمن فكرة يجدر النظر فيها. وفي هذا الصدد، ذكر أن الأمانة العامة تعتزم إجراء استعراض وتقييم مشتركين لآليات الدعم المالي المقدم لعمليات الاتحاد الأفريقي المذكورة.

٦٥ - وأشار إلى أن أفريقيا تشهد تواصل انتشار تسع من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وست من عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية أو الآليات الإقليمية، وعملية واحدة مختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتسع بعثات مدنية وعمليات عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي. وقال إن نماذج هذه التدخلات تم تكييفها لتناسب مع الظروف الخاصة بالأزمات المعنية بها، وشدد على أنه لا بد بالتالي من أن تتبع الأمم المتحدة وشركاؤها الإقليميون نهجا عمليا يأخذ كل حالة على حدة، بدءا بالتواصل المبكر وإجراءات التشاور بشأن الأزمات.

٦٦ - السيد أنطونيو: قال إن مفهوم المسؤولية المشتركة بدأ يبرز، حيث يقوم الاتحاد الأفريقي بدور المستجيب الأول لتحقيق استقرار الوضع في بلدان النزاعات وتهيئة الظروف المؤاتية لنشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مرحلة لاحقة. وقال إن التحديات التي تواجهها أفريقيا، مثل التهديدات عبر الوطنية، ونشأة الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، والاتجار غير المشروع والتهديدات الأمنية ذات الصلة، فضلا عن التزايد السريع للإرهاب والتطرف العنيف، تتطلب استجابات منسقة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ودعا إلى تعزيز الشراكة استنادا إلى قراءة خلاقة لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقال إنه بالنسبة للاتحاد الأفريقي، لا بد من قراءة هذا الفصل وتفسيره بطريقة جديدة ومرنة لتمكين الجميع من الإسهام في تسوية النزاعات، على أن تكون الشفافية والتكامل شرطين مسبقين لذلك. وقال إن من أجل مواجهة هذه التحديات، اتخذ الاتحاد الأفريقي إجراءات

حاسمة حين أذن بنشر عمليات لدعم السلام في بيئات بالغة الخطورة والتقلب، لم تكن لأية منظمة أخرى رغبة في المخاطرة بالذهاب إليها. وأضاف أن عمليات الاتحاد الأفريقي كُلفت بولايات قوية تمثلت مهامها الرئيسية في أغلب الأحيان في القضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة وتعزيز سلطة الدولة. وواصل كلامه قائلًا إن الاتحاد الأفريقي يشارك أيضا، إلى جانب العمليات الميدانية، في البحث عن الحلول السياسية. ورحب بالتقدم المحرز سواء على الصعيد المؤسسي أو العملي، ولاحظ بارتياح اعتماد أول بيان لرئاسة مجلس الأمن بشأن استعراض عمليات السلام (S/PRST/2015/22)، الذي أحاط فيه المجلس علما "بالشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وطلب اتخاذ تدابير لتعزيزها". وقال إنه ينبغي للمنظمتين أن تتفقا على مجموعة من المبادئ لتوضيح العلاقة بينهما وإقامتها على أسس أمتن. وشدد على أن بالنسبة للاتحاد الأفريقي، يجب أن تتمحور هذه المبادئ حول دعم إمساك الجهات الأفريقية بزمام الأمور، وترتيب الأولويات، والتشاور أثناء اتخاذ القرارات، وتقاسم المهام، والمسؤولية المشتركة، وتبادل الفوائد المقارنة. وأوضح أن مجلس الأمن يجب أن يجد حلا لمشكلة القدرة على التنبؤ بالتمويل واستدامته من أجل دعم عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بتكليف من مجلس الأمن. ودعا إلى مراعاة كون الاتحاد الأفريقي، عندما بدأ في تنفيذ عملياته، أسهم في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، رحب بتأييد الأمين العام لتوصية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، التي دعا فيها إلى إقامة آليات لتقديم دعم مستقر ومرن ويمكن التنبؤ به إلى عمليات الاتحاد الأفريقي، كما رحب بالنداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء لتستعرض على سبيل الاستعجال الطريقة التي يمكن أن تنفذ بها الأمم المتحدة هذه المبادرة. وقال إن الاتحاد الأفريقي قرر من جانبه أن يزيد في مساهمته في تكاليف عملياته بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. واختتم كلامه قائلًا إن على الرغم من التقدم المحرز في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وأن من أجل تحقيق المزيد، ينبغي للمنظمتين أن تستفيدا من تجاربهما الماضية، سواء كانت إخفاقات أو نجاحات.

٦٧ - وأثنى أعضاء الفريق العامل على الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لكنهم قالوا أنها لم تبلغ بعد المستوى المطلوب بالنظر إلى الأزمات والنزاعات التي ينبغي تسويتها في أفريقيا. ويتطلع بعض الأعضاء إلى معرفة تفاصيل الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتفاصيل تقييم آليات الدعم المالي المقدم لعمليات الاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن. وقال أحد الأعضاء إنه لا يشجع تزايد استخدام القوة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع الإقرار بأن بعض الحالات تتطلبه أحيانا.

طاء - نحو حوار استراتيجي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة

٦٨ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق العامل اجتماعا برئاسة محمد زين شريف، الذي قال في كلمته الافتتاحية إن الالتزام الجماعي بعمليات حفظ السلام بناءً على فهم مشترك بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة لأهداف تلك العمليات والولايات المنوطة بها هو أمر حاسم في نجاحها. وأضاف إن الحوار الثلاثي يتسم بالأهمية لأن تعزيز الرؤية المشتركة لعمليات حفظ السلام سيؤدي إلى توحيد الجهود، مما سيعزز بدوره الأثر الاستراتيجي والعملي والتكتيكي للعمليات. وذكر إن مجلس الأمن وضع في وقت مبكر، يعود إلى عام ٢٠٠١، مبادئ التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، وكرر موافقته على عقد مشاورات معها في الوقت المناسب في مختلف مراحل العمليات (انظر قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيان الرئاسي (S/PRST/2001/3)). وذكر أيضاً أن جهود مجلس الأمن الرامية إلى تحسين أساليب عمله من خلال مذكرتي رئيسه الصادرتين في عام ٢٠٠٦ (S/2006/507) وعام ٢٠١٣ (S/2013/630)، ومن خلال تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن أعمالها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، اللذين حثت فيهما اللجنة على إشراك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة إشراكاً مبكراً وتاماً في جميع مراحل عمليات حفظ السلام، ولا سيما قبل تجديدها أو تعديلها أو إعادة تشكيلها أو إنهاؤها.

٦٩ - وذكر أيضاً أنه وفقاً للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيانات الرئاسية ذات الصلة لمجلس الأمن، أوصى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) بأن يضيفي مجلس الأمن الطابع المؤسسي على إطار لإشراك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة والأمانة العامة في عملية صياغة الولايات. وقال إنه في سياق التخطيط للبعثات الجديدة، شدد الفريق على ضرورة إشراك المساهمين في وقت مبكر لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المساهمة أو عدمها. ومضى قائلاً إن الفريق يؤكد، في هذه المرحلة وما بعدها، على أن جهود تكوين القوات يجب أن تقود التخطيط والتعديلات المحتمل إدخالها على الولايات. وأضاف أن في حالات تجديد الولايات، فإن الفريق يشجع على إجراء مشاورات ثلاثية منتظمة على المستويات العليا وعلى مواصلة جلسات الحوار غير الرسمي الحالية وتعزيزها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

٧٠ - وقال إن على الرغم من وجود أشكال متنوعة من المشاورات، مثل مشاورات مجلس الأمن والأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، يبدو أن هناك فرصاً محدودة لإجراء نقاش موضوعي ومفيد بين هذه الجهات المعنية الثلاث. وقال إنه بالإضافة إلى ذلك،

لا يوجد أي محفل يتيح لمجلس الأمن، إلى جانب الأمانة العامة، محاورة المساهمين المحتملين لإبلاغهم بتقييمه للنزاعات واستقاء الآراء والمعلومات المتعلقة بتوافر القدرات لدى المساهمين المحتملين، قبل أن يفصح عن اعتزامه بالإذن بالعمليات.

٧١ - وفيما يتعلق بمجالات التطوير، أشار إلى إمكانية إحراز قدر من التقدم بالاستفادة من الممارسة السليمة غير الرسمية، فضلا عن إنشاء آليات غير رسمية جديدة للتشاور. وشدد على أهمية توسيع نطاق جلسات الحوار غير الرسمي، بما في ذلك أثناء المراحل السابقة لتحديد الولايات، من أجل تبادل الآراء حول العمليات الجارية وحول التحديات التي تواجهها، وإتاحة الفرصة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للتأكد من أن المجلس يدرك شواغلها. وقال إنه فيما يتعلق بالعمليات الجديدة، وعلى نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره (A/70/357-S/2015/682)، يمكن لمجلس الأمن، بدعم من الأمانة العامة، أن يبلغ المساهمين المحتملين بتقييمه للنزاع قبل الإذن بالعملية بهدف تمكينهم من تقدير الاحتياجات من القدرات، وإتاحة الفرصة للمجلس ليتلقى الآراء عن التحديات والفرص ذات الصلة بالمهام التي يحتمل أن تصدُر بشأنها الولاية. وأشار إلى أن المجلس، كلما اقترب من تكليف عملية من العمليات بولايتها أو من تغيير تلك الولاية، يمكنه أن يعقد مشاورات للتأكد من وضوح الأولويات والآثار العمالية والقدرات اللازمة. ومضى قائلا إن ذلك يمكن أن يُستكمل بمشاورات تعقدها الأمانة العامة مع البلدان المحتمل أن تساهم في بعثة جديدة بقوات وبأفراد من الشرطة، بما في ذلك المشاورات بشأن الالتزام المشروط بتوفير القدرات حيثما أمكن. واختتم كلامه بإثارة الانتباه إلى المذكرة المفاهيمية (S/2015/1042) التي تم تعميمها قبل عقد الاجتماع.

٧٢ - ثم استمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها كل من السيد فرانسوا غرينيون، المدير بالنيابة في إدارة عمليات حفظ السلام، والسيد جيرارد فان بوهيمن، الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، والسيد مسعود بن مومن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة.

٧٣ - السيد غرينيون: قال إن تعزيز الحوار الثلاثي من شأنه أن يعزز أداء عمليات حفظ السلام بشكل عام. ومضى قائلا إن على نحو ما أبرزه استعراض عمليات السلام، يجب بذل المزيد من الجهود لجعل الحوار الثلاثي استراتيجيا ومفيدا وموضوعيا بقدر أكبر بإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات التخطيط للولايات والإذن بها وتنفيذها. وإذ ركز على الطرائق العملية لتعزيز الحوار الثلاثي، اقترح ستة تدابير تستند إلى مقترحات الأمين العام التي وردت في تقريره عن التنفيذ (A/70/357-S/2015/682). وشجع المجلس على استقاء آراء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة عند النظر في الولايات الجديدة المنوطة بالبعثات

الحالية والجديدة، بما في ذلك مشاريع القرارات قبل اتخاذها، لأن من شأن منظورات تلك البلدان أن تثري فهم المجلس للتحديات وأن تسهم في التصدي لها بطريقة واقعية. وشجع كذلك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على تعزيز الاتساق والتنسيق، سواء بشأن المسائل العملية أو الاستراتيجية ذات الصلة ببعثات محددة، لتمكين مجلس الأمن والأمانة العامة من الأخذ بآرائها في تصميم عمليات حفظ السلام وإدارتها. ثم ذكر إن الاجتماعات التي يعقدها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة تمثل محفلاً للحوار وتبادل الآراء بين هذه الجهات المعنية. وقال إن تلك الاجتماعات يمكن أن تُعزّز بتحديد جداول الأعمال وتعميمها مسبقاً وتبادل موجزات الاجتماعات فيما بعد. وأضاف إن من المفيد أن يتم التمييز بوضوح بين الاجتماعات التي تركز على المسائل الاستراتيجية، مثل مسألة الولايات، والاجتماعات العملية، التي تركز على مسائل من قبيل القدرات والمعدات. وقال إن بالنظر إلى أن اللقاءات غير الرسمية تتيح إجراء تبادل موضوعي وصريح للآراء، فإن تبادل الآراء الثلاثي غير الرسمي الذي بدأته نيوزيلندا بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أثبت فائدته الكبيرة. وأوصى بأن يتم توسيع نطاق شكل مماثل من الحوار ليشمل عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد بتحديد ولاياتها بانتظام، وبأن يستضيفه الأعضاء المنتخبون الآخرون. وقال إن الأمانة العامة على أهبة الاستعداد لتقديم إحاطات مشتركة إلى أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة أثناء التخطيط للبعثات الجديدة. وأضاف إن أعضاء المجلس ملزمون بمساعدة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على سد فجوات القدرات من خلال إجراء مشاورات تنفيذية بشأن البعثات الجارية، على نحو ما شدد عليه الأمين العام في تقريره عن أعمال الفريق المستقل الرفيع المستوى وتقريره عن متابعتها. واختتم كلامه قائلاً إن الأمانة العامة على استعداد أيضاً لتعرض على المجلس قضايا هامة تتعلق بالسلوك، ومنها مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٧٤ - السيد فان بوهيمن: قال إن زيادة إشراك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات مجلس الأمن ستفضي إلى تحسين اتخاذ القرارات ونتائج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعلن أنه في أعقاب المناقشات التي أجريت مع هذه البلدان، لم تعد المشكلة الأساسية تتمثل في عدم وجود آليات للمناقشات، بل في أن القيمة التي تضيفها ليست كافية. وبالاشتراك مع عضو آخر من أعضاء مجلس الأمن وبالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة شرعت نيوزيلندا في بداية السنة الحالية في عقد سلسلة اجتماعات مائدة مستديرة لتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واستعانت في ذلك بولاية بعثة الأمم المتحدة كنموذج. ومضى يقول إنه بالرغم من أن الأمر يتعلق باجتماعات لا صفة رسمية لها، فإنها أصبحت تتناول

مسائل جوهرية واكتسبت طابعا تحاوريا، حيث تقوم فيها إدارة عمليات حفظ السلام بتقديم إحاطات إعلامية مفصلة وتقوم فيها البلدان المساهمة بقوات بإثارة الشواغل التي لا تزال تساورها وطرح أسئلتها. وأضاف أن نيوزيلندا تشجع على تعميم هذا التبادل ليشمل البعثات الأخرى جميعها، وتؤيد قيام الأمانة العامة بعقد جلسات إحاطة منتظمة للبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولأعضاء مجلس الأمن بشأن العمليات العسكرية لهذه البعثة. وأعلن أن نيوزيلندا استفادت من عضويتها في مجلس الأمن لتحسين فهمهما لسير عمل البعثات وما يواجهه هذه البعثات من تحديات في عملياتها، وفهمها لمنظوري البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

٧٥ - ومضى يقول إنه إذ يستند إلى الخبرة التي اكتسبها بلده في هذا الصدد، يشير إلى ثلاثة مجالات عملية لتعزيز المشاورات الثلاثية. أولا ينبغي للأمانة العامة إجراء تبادل صريح للمعلومات يكون ذا طابع مرن وغير رسمي وتقديم تحديث على المستوى العملي من أجل تحسين فهم الحالة السائدة على الأرض ليتسنى للمشاركين التواصل على قدم المساواة. وبدلا من العروض العامة، يجذب أن يكون هناك جدول أعمال أساسي يتيح أن تناقش على النحو الواجب مسائل محددة. وتوخيا لأقصى قدر من الفائدة، فإنه يدعو المشاركين إلى إعداد العدة قبل مجيئهم. ثانيا، لا بد من تحسين الحوار المستمر عند إعداد ولاية جديدة أو إحداث تغيير كبير في ولاية قائمة. وشدد على ضرورة ألا تعرض على المجلس مقترحات أو مشاريع قرارات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذا لم تكن قد خضعت أولا إلى حد ما للتشاور الثلاثي. وعلى غرار الدعوة الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى والواردة في تقرير الأمين العام، فإنه يؤيد إجراء مناقشات مبكرة بين أعضاء المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتعزيز تصميم ولايات البعثات. وقال إن المجال العملي الثالث الذي يتحدث عنه يتمثل في موافاة البلدان المعنية المساهمة بقوات وأفراد شرطة ببعض وثائق مجلس الأمن كالمراسلات المتعلقة بالحوادث الأمنية الخطيرة داخل البعثات، والإخطارات المتعلقة بوقوع وفيات بين أفراد حفظ السلام، باعتبار أن مثل هذه الوثائق تهم مباشرة أفراد تلك البلدان. وأعرب أخيرا عن أمله في أن تؤيد الدول الأعضاء نهج التشاور الثلاثي الذي تتبعه نيوزيلندا، وقال إنه يشجع أعضاء المجلس الآخرين، ولا سيما الأعضاء المنتخبين، على النظر في أداء هذه الأدوار مباشرة بأنفسهم.

٧٦ - السيد بن مؤمن: قال إن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لم تنفك تؤكد منذ سنوات عديدة على ضرورة أن تكون هناك آلية منظمة للحوار الثلاثي ذات طابع مؤسسي. وأضاف أن الغاية منها إيجاد شعور لدى هذه البلدان بأن لها دور في عملية وضع الولايات

وفي الإمساك بزمام هذه العملية، ولكن الأهم من ذلك هو سد الهوة التي لا تزال تفصل بين عمل مجلس الأمن وعمل بعثات حفظ السلام. ولئن أصبح هناك في الآونة الأخيرة بعض ممارسات جيدة، فقد كان معظمها ممارسات متقطعة تتعلق بمسائل محددة، وكان هناك فراغ لا يسده إلا وجود آلية مستدامة لإجراء حوار من خلالها يكون حوارا متسقا وعملي المنحى. وإذا ما توفر قدر من الإرادة والروح الابتكارية، فسيكون من السهل مواصلة توسيع نطاق مبادرة نيوزيلندا وإنشاء آلية لتيسير حوار بناء يمر عبر التوفيق بين النهج الرسمية والنهج غير الرسمية، يضيف قيمة حقيقية ويعالج أي عجز قائم في مجالي الاتصال والتنسيق ويكون له في الوقت نفسه أثر ملموس. فالنهج الرسمي سيساعد في تحديد موقع هذه الآلية ضمن العمليات الرئيسية، أما النهج غير الرسمي فسيضيف على المنتدى مزيدا من التفاعل والتركيز والتوجه نحو تحقيق النتائج، بدلا من أن يكون هيكلا رسميا آخر يتناول مسائل عامة واسعة النطاق. ويمكن أن تتخذ هذه الآلية شكل فريق عامل يمثل فيه جميع أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، إضافة إلى الأمانة العامة التي ستتولى تقديم خدمات الدعم له. وأوضح أنه يمكن للفريق العامل أن يظل مفتوحا أمام من يرغب في الانضمام إليه من البلدان المساهمة بقوات (البلدان المساهمة ماليا) ويمكنه أن يركز على مسائل مواضيعية واسعة النطاق: الثغرات والتحديات المتطورة التي تواجهها البعثات القائمة، بما في ذلك العمليات المتعددة الأبعاد، من حيث تنفيذ ولاية كل منها؛ والتحوليات في الأولويات والقدرات المطلوبة لأي تغيير، أو تجديد أو إعادة تقييم الولايات، وآثارها المحتملة على الأرض. ويمكن تكليف الفريق العامل المقترح إنشاؤه بأن يقدم تقاريره أول ما يقدمها إلى مجلس الأمن وكذلك إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام حسب الاقتضاء، مع العمل بالتوازي مع ذلك، وفي تعاضدٍ منتظم مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام. ويمكن بلورة التفاصيل المتعلقة بهذا الفريق من خلال عملية يؤذن بها لهذا الغرض. وعندما تدخل الآلية طور العمل، قد يكون من المفيد النظر في ما إذا كان ثمة إمكانية لمواصلة تقسيم عمله وفقا لمجموعات مواضيعية محددة. وختم بالقول إن جدول الأعمال المتعلق بإقامة حوار ثلاثي استراتيجي قد ظل معلقا طوال سنين، الأمر الذي أثار قلقا كبيرا لدى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وإن كان لا بد من الإقرار بأن الفرصة قد أصبحت سانحة مرة أخرى للقيام بعمل ملموس لسد هذه الثغرة.

٧٧ - أما أعضاء الفريق العامل، فقد دعوا إلى تعزيز الحوار الثلاثي من خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية. وأثنوا على مبادرة نيوزيلندا التي قالوا إن بإمكان سائر أعضاء مجلس الأمن أن ينسجوا على منوالها. وشددوا بوجه خاص على أهمية أن يبدأ مجلس الأمن في إجراء مشاورات بشأن هذه أو تلك الولاية قبل أن يجددها. وأشارت البلدان المساهمة بقوات

وأفراد شرطة إلى عدم وجود معلومات ووثائق ووصفت ذلك بأنه مشكلة رئيسية. وطلبت في هذا الصدد، أن يطلعها مجلس الأمن عما يصدر عنه بشأن أنشطة حفظ السلام من مشاريع قرارات ومشاريع بيانات رئاسية كي تثرى بها مساهماتها.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ - في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عقد الفريق العامل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تسعة اجتماعات أولى فيها الفريق المزيد من الاهتمام بالمسائل الهامة الشاملة التي تتعلق بجميع عمليات حفظ السلام وبالمسائل الخاصة بالبعثات.

٧٩ - وكان بعض هذه المسائل محل اهتمام خاص لدى الفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد وجه تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام المتعلق بالتنفيذ أنشطته الفريق العامل في عام ٢٠١٥، ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل مثل سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإقامة شراكات وحوار استراتيجي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة.

٨٠ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً شاملاً (S/PRST/2015/26) بشأن تعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بمبادرة من تشاد. وأشار البيان الذي استند إلى توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (S/2015/682) والتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، إلى انعدام فعالية المشاورات رغم وجود العديد من الآليات. وأكد مجلس الأمن أهمية أوجه التبادل الفني وتبادل الممثلين والتبادل الهادف وأعرب عن استمرار التزامه بإجراء مزيد من المناقشات لتعزيز المشاورات الثلاثية. وحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على إبداء آرائها بشأن هذه المسألة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

٨١ - وينبغي للفريق العامل أن يواصل العمل من أجل تعزيز التعاطي بين هذه الجهات الثلاث صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة المشاركة في أنشطة الفريق العامل. كما أن من الأهمية بمكان أن تشارك الأمانة العامة في اجتماعات الفريق العامل، بما في ذلك تلك الاجتماعات التي تعتبر حساسة.

- ٨٢ - وكما هي الحال بالنسبة للهيئات الفرعية الأخرى لمجلس الأمن، فإن من المستصوب أيضا إتاحة وثائق الفريق العامل على الموقع الشبكي <https://eroom.un.org/eRoom>. وبالمثل، فإن من المستصوب أيضا قبل البدء في إجراء أي مفاوضات غير رسمية إطلاع البلدان المهتمة المساهمة بقوات وأفراد شرطة على أي أعمال غير رسمية يُضطلع بها بغرض إحالتها إلى مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع القرارات ومشاريع البيانات الرئاسية المتعلقة بحفظ السلام.
- ٨٣ - وينبغي للتوصيات المنبثقة من هذا التقرير المقدم من الفريق العامل أن تُدرس بعناية وتنفذ حيثما لزم الأمر.

المرفق

اجتماعات الفريق العامل في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الرقم التاريخ	المشاركون	مقدمو الإحاطة	الموضوع
١ - ٢٠ شباط/فبراير	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	السيد ريتشارد ندووهورا، الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة الفريق مقصود أحمد، المستشار العسكري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إدارة عمليات حفظ السلام	أنشطة حفظ السلام التقليدية مقابل القدرة على إنفاذ السلام
٢ - ٢٣ آذار/مارس	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	السيد ديفيد بريسمان، نائب ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام السيدة أيجيل هارتلي، رئيسة شؤون السياسات والدعوة والإعلام، دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام	سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام: التهديدات غير المتكافئة
٣ - ٦ أيار/مايو	أعضاء الفريق العامل على مستوى السفراء وأعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالمتحدة للسلام	السيد آدموند ميليه، الأمين العام المساعد لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	اجتماع خاص مع أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام
٤ - ٢٦ حزيران/يونيه	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	السيد أتل كار، وكيل الأمين العام للدعم الميداني السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة السيد توماس ماير - هارتينغ، السفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة السيد تيكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال: الدروس المستفادة

الرقم التاريخ	المشاركون	مقدمو الإحاطة	الموضوع
٥ - ٣١ تموز/يوليه	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، السيد اسماعيل شرقي عضو مفوضية الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: "عملية حفظ سلام" في بيئة تحتاج إلى مكافحة الإرهاب
		السيد ميك لورنتسين، مدير شعبة العمليات الإقليمية، إدارة السلامة والأمن	
		السيد ألكسيس ليك، نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة	
		السيد سيكو كاسيه، نائب الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة	
		السيد هاييلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، حضر بصفة مراقب	
٦ - ٣١ آب/أغسطس	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	السيد يوشوفومي أوكامورا، نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة	القدرة الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء القدرات في البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة
		السيد ديفيد هاييري، مدير شعبة السياسات والتقييم والتدريب، إدارة عمليات حفظ السلام	
٧ - ١٩ تشرين الأول/أكتوبر	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	السيد إينياس غاتا مافيتا والوفوتا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة	قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الدروس المستفادة
		السيد لوت كدوني، نائب الممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة	
٨ - ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة	السيد إدموند ميليه، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام	الشراكات: أهمية المبادرات الإقليمية لحفظ السلام
		السيد تيتي أنطوني، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	
٩ - ١١ كانون الأول/ديسمبر	أعضاء الفريق العامل وممثلو البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة	السيد فرانسوا غرينسون، مدير إدارة عمليات حفظ السلام	نحو حوار استراتيجي بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة
		السيد جيرارد فان بوهيمان، الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة	
		السيد مسعود بن مومن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة	